جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

# أثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (1992-2014)

# The Impact of some Macroeconomic Factors on Small and Medium Enterprise's Growth Rate in Jordan during the Period (1992-2014)

**إعداد الطالب:**

محمد عبدالغني الخلايلة

**إشراف الدكتور:**

سهيل مقابلة

**الفصل الدراسي الأول**

**(2018-2017)**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

صدق الله العظيم

طه: ١١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة
في الأردن خلال الفترة (1992-2014)

The Impact of some Macroeconomic Factors on Small and Medium Enterprise's Growth Rate in Jordan during the Period (1992-2014)


إعداد الطالب:

محمد عبدالغني الخلايلة

بكالوريس إقتصاد مالي، الجامعة الهاشمية 2013


قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد من جامعة اليرموك، إربد – الأردن

وافق عليها

الدكتور سهيل مقابلة ..... مشرفاً رئيساً

أستاذ مساعد في الإقتصاد، جامعة اليرموك

الدكتور عبد الباسط عثامنة ..... عضواً

أستاذ دكتور في الإقتصاد، جامعة اليرموك

الدكتور ماهر المحروق ..... عضواً

أستاذ مساعد في الإقتصاد، مدير عام غرفة صناعة الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الإهداء

إلى من أنفقوا وقتهم، وجهدهم، وصحتهم، وسهروا الليالي في سبيل أن يرونا بأبهى

صورة علماً وخلقاً

إلى من أفتخر بحمل أسمائهم، وأعتز بتربيتهم وتنشأتهم

إلى من أقف اليوم ثمرة جهودهم

حفظكم الله وأمد في أعماركم بكل الصحة والعافية ... والديّ الأعزاء

إلى ذخري وسندي ... أختي وأخواني الأعزاء

إلى من دعمني وساندني لأصل إلى هذه المرحلة ... الدكتور العزيز ماهر المحروق

إلى جميع من قدم لي المساعدة ومد يد العون ...

إلى الأقارب والأصدقاء ...

أهدي هذا العمل المتواضع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الشكر والتقدير

بعد حمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذه الرسالة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور سهيل مقابلة على ما قدمه لي من وقت وجهد ونصائح كان لها الأثر الكبير في صياغة هذا الجهد وإخراجه إلى حيز الوجود.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور عبد الباسط عثامنة، والدكتور ماهر المحروق على ما قدموه من ملاحظات ونصائح قيمة كان لها الأثر في إعطاء قيمة أكبر لهذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أثمن جهد جميع أساتذتي الأفاضل في قسم الإقتصاد على ما قدموه لي من علم وافر وإرشاد مستمر طوال فترة دراسة مرحلة الماجستير، كما أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي طلبة الماجستير في القسم وأخص بالذكر زميلي وأخي العزيز أحمد الجبعي على ما قدمه لي طوال فترة إعداد الرسالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| آية قرآنية | ب |
| قرار لجنة المناقشة | ت |
| الإهداء | ث |
| الشكر والتقدير | ج |
| قائمة المحتويات | ح |
| قائمة الجداول | د |
| قائمة الأشكال | ذ |
| قائمة الملاحق | ر |
| الملخص باللغة العربية | ز |
| الملخص باللغة الإنجليزية | س |
| **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** | |
| 1.1 المقدمة | 1 |
| 2.1 مشكلة الدراسة | 4 |
| 3.1 هدف وأهمية الدراسة | 5 |
| 4.1 فرضيات الدراسة | 6 |
| 5.1 مصادر البيانات ومنهج الدراسة | 7 |
| 6.1 تسلسل الدراسة | 8 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة** | |
| 1.2 المشاريع الصغيرة والمتوسطة | 9 |
| 1.1.2 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة | 10 |
| 2.1.2 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة | 13 |
| 3.1.2 خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة | 16 |
| 4.1.2 تحديات ومعيقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة | 17 |
| 2.2 الدراسات السابقة | 18 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن** | |
| 1.3 الإقتصاد الأردني | 26 |
| 2.3 المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن | 29 |
| 1.2.3 تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن | 32 |
| 2.2.3 واقع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن | 34 |
| 3.2.3 معيقات المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن | 44 |
| 4.2.3 دور الحكومة وإستراتيجياتها في دعم ورعاية المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن | 53 |
| **الفصل الرابع: منهجية الدراسة ونتائج التقدير** | |
| 1.4 المقدمة | 55 |
| 2.4 مصادر البيانات | 55 |
| 3.4 محددات البيانات | 55 |
| 4.4 منهج الدراسة | 56 |
| 5.4 متغيرات الدراسة | 57 |
| 6.4 النموذج القياسي | 65 |
| 7.4 الإختبارات التشخيصية | 66 |
| 1.7.4 إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test) | 66 |
| 2.7.4 إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test) | 68 |
| 3.7.4 إختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test) | 68 |
| 4.7.4 إختبار كوزم للإستقرارية (CUSUM Tests) | 73 |
| 8.4 نتائج التحليل القياسي | 74 |
| 1.8.4 نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (PP) | 74 |
| 2.8.4 نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test) | 75 |
| 3.8.4 نتائج إختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) | 76 |
| 1.3.8.4 إختبار الحدود (Bound-Test) | 77 |
| 2.3.8.4 تقدير المرونات في المدى الطويل | 78 |
| 3.3.8.4 تقدير المرونات في المدى القصير | 83 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | |
|---|---|
| 4.8.4 نتائج إختبار كوزوم للإستقرارية (CUSUM Tests) | 85 |
| 5.8.4 الإختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests) | 86 |
| **الفصل الخامس: النتائج والتوصيات** | |
| 1.5 النتائج | 87 |
| 2.5 التوصيات | 90 |
| **المصادر والمراجع** | 92 |
| **الملاحق** | 99 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستخدمة من قبل بعض المنظمات الدولية | 11 |
| 2-2 | تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية | 12 |
| 1-3 | تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن | 33 |
| 2-3 | التوزيع القطاعي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2014 | 48 |
| 1-4 | نتائج إختبار فيليبس- بيرون (PP) | 74 |
| 2-4 | نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ | 76 |
| 3-4 | نتائج إختبار الحدود (Bound-Test) | 78 |
| 4-4 | نتائج المرونات في المدى الطويل | 79 |
| 5-4 | نتائج المرونات في المدى القصير | 83 |
| 6-4 | نتائج الإختبارات التشخيصية | 86 |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1-3 | معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونمو المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2014 | 28 |
| 2-3 | التوزيع النسبي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة حسب التصنيف القطاعي | 30 |
| 3-3 | التوزيع النسبي لأعداد المشاريع الإقتصادية حسب حجم المشروع خلال العام 2014 | 34 |
| 4-3 | التوزيع النسبي للعاملين في المشاريع الإقتصادية الناشطة في القطاعين العام والخاص حسب حجم المشروع خلال العام 2014 | 35 |
| 5-3 | التوزيع النسبي للعاملين في المشاريع الإقتصادية الخاصة حسب حجم المشروع خلال العام 2014 | 36 |
| 6-3 | التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقتصادية كبيرة الحجم خلال العام 2011 | 37 |
| 7-3 | التوزيع الجغرافي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2011 | 38 |
| 8-3 | التوزيع القطاعي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2014 | 39 |
| 9-3 | معدل نمو أعداد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001-2014 (%) | 43 |
| 10-3 | توزيع التسهيلات الإئتمانية للبنوك العاملة في الأردن خلال الأعوام من 2008-2015 | 47 |
| 1-4 | معدل نمو أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الأعوام من 1992-2014 | 57 |
| 2-4 | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأعوام من 1992-2014 | 58 |
| 3-4 | معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) خلال الأعوام من 1992-2014 | 59 |
| 4-4 | معدل النمو في عرض النقد (M2) خلال الأعوام من 1992-2014 | 60 |
| 5-4 | معدل البطالة خلال الأعوام من 1992-2014 | 61 |
| 6-4 | معدل أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (قروض وسلف) خلال الأعوام من 1992-2014 | 62 |
| 7-4 | معدل نمو المستوردات خلال الأعوام من 1992-2014 | 63 |
| 8-4 | مؤشر الاستقرار السياسي للأردن خلال الأعوام من 1992-2014 | 64 |
| 9-4 | إختبار كوزوم للإستقرارية (CUSUM Tests) | 85 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 1992-2014 | 99 |
| 2 | البيانات ربع السنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1992-2014 | 101 |
| 3 | أعداد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2000-2014 | 104 |


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الملخص


**الخلايلة، محمد عبدالغني. أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (1992-2014). رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، جامعة اليرموك، 2017 (المشرف: د. سهيل مقابلة).**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض العوامل الإقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (1992-2014). ولتحقيق هذا الهدف، إعتمدت الدراسة على نموذج قياسي متعدد المتغيرات يستند إلى نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتحليل التكامل المشترك من خلال إستخدام إختبار الحدود (Bounds Test) بين متغيرات الدراسة وبالإعتماد على بيانات ربع سنوية. كما إستخدمت الدراسة كل من إختبار فيليبس بيرون (PP) لإختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتطبيق إختبار كوزوم (CUSUM Test) لإستقصاء إستقرارية معاملات النموذج خلال فترة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من؛ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة ومعدل أسعار الفائدة على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما بينت وجود أثر سلبي لكل من مؤشر الإستقرار السياسي ومعدل نمو عرض النقد الموسع ومعدل نمو المستوردات ومعدل التضخم على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما بينت النتائج أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والتقليل من التفاوت التنموي.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، أوصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة بيئة الأعمال الملائمة لها، والإسراع في إقرار إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير كل ما من شأنه دعم وإنشاء هذه المشاريع من حاضنات أعمال وغيرها.



**الكلمات المفتاحية:** المشاريع الصغيرة والمتوسطة، العوامل الإقتصادية، الأردن.



© Arabic Digital Library Yarmouk University





المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## Abstract

**Al-khalaileh, Mohammad. The Impact of some Macroeconomic Factors on small and medium enterprises growth rate In Jordan during the period from (1992-2014). Master Thesis, Yarmouk University, 2017. (Supervisor: D. Sohail Magableh).**

This study aimed to investigate the impact of some macroeconomic factors on small and medium enterprise growth rate in Jordan during the period from (1992-2014). To this end, the study used multiple econometric model based on auto regressive distribution lag (ARDL) approach and co-integration analysis between the study variables and based on quarter annual data.

Philips-Perron (PP) tests have been utilized for stationary test. Also CUSUM Test were employed in order to testing the stability of the model during the study period.

The study results show that there are positive and significant effects between the GDP growth rates, intrest rate on SME growth rate, also the study results shows that there is a negative and significant effect between poltical stability, money supply, and inflation rate on SME growth rate. The results also showed the importance of SME on economic and social development of their large capacity to operate jobs and reduce development disparities.

Based on the obtained results the study recommended to promote SME products, create a suitable business environment, accelerate the adoption of SME strategy, and provide everything that would support and establish such projects from business incubators and others.



**Keywords**: Small and Medium Enterprises (SMEs), Macroeconomic factors, Jordan.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University





المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### 1.1 المقدمة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وبارزاً في دعم أركان التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جميع دول العالم بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص نظراً لما تتمتع به هذه المشاريع من ميزات وخصائص قل نظيرها في المشاريع الكبيرة. ويرى كثير من الإقتصاديين وصانعي السياسات أهمية دعم وتطوير هذه المشاريع وضرورة منحها الدور الأبرز في سياسات التنمية الإقتصادية المستدامة، بإعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة القدرة الإنتاجية للإقتصادات الوطنية، وقدرتها الكبيرة على المساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، وتعزيز مبدأ التوزيع العادل للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً، وغيرها العديد من المساهمات المتنوعة.

ويأتي التركيز والإهتمام بمثل هذه المشاريع كونها توصف بأنها العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، إذ تشكّل هذه المشاريع أكثر من 90% من إجمالي المشاريع الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتشغل ما بين 50%-60% من إجمالي القوى العاملة في العالم، ونحو 66% من إجمالي العاملين في الدول النامية (International Finance Corporation (IFC), 2013).

© Arabic Digital Library Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا المنطلق، أولت غالبية دول العالم أهمية كبيرة لهذه المشاريع، وعملت على تصميم السياسات والبرامج المختلفة الهادفة إلى تعزيز وتحفيز عملها، وإزالة العواقب التي تعترض طريقها وتحد من نموها وازدهارها، ولعل ما أشارت إليه الأمم المتحدة ضمن أهدافها العالمية للتنمية إلى ضرورة دعم هذه المشاريع وإزالة العقبات من أمامها يؤكد على أهميتها وقدرتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

حيث تشكل البيئة الإقتصادية الكلية إحدى أهم عوامل نجاح هذه المشاريع، وتحفزها على أداء دورها الهام بأكمل وجه، فالإستقرار الإقتصادي والأداء الجيد للمؤشرات الكلية في الإقتصاد، يعزز إنتاجية هذه المشاريع وبالتالي توسعها وإزدهارها، وزيادة تنافسيتها، كما أن السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الحكومات الساعية إلى تحقيق النمو الإقتصادي تنعكس من خلال الدورة الإقتصادية على نمو هذه المشاريع وتحفز عملها وتزيد من إنتاجيتها.

ولا يختلف واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن كثيراً عن واقعها في دول العالم المختلفة، فوفقاً لمسح الإستخدام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة للعام 2014 شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة[1] حوالي 99% من إجمالي عدد المنشآت الإقتصادية الإجمالية من القطاعين العام والخاص، وتشغل ما يقارب 47% من إجمالي

[1] تم إعتماد تصنيف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف دائرة الاحصاءات العامة والتي تعرفها بأنها المشاريع التي توظف ما بين 1-99 عامل.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عـدد العـاملين فـي المنشـآت الإقتصـادية الإجماليـة، وتـزداد هـذه النسـبة لتصـل إلـى حـوالي 60% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص.

ولعـل تـأخر الأردن فـي تنفيـذ ووضـع السياسـات والبـرامج الراميـة لتعزيـز دور المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، والحـد مـن المعيقـات التـي تواجههـا، كـان لـه دور بـارز فـي المسـاهمة بتراجـع معـدلات النمـو الإقتصـادي خلالـه، وعـدم تحقيقـه التنميـة الإقتصـادية المسـتدامة المنشـودة. ونتيجـةً للأزمـات السياسـية والتغيـرات الإقتصـادية التـي يواجههـا الأردن شـهدت السـنوات الماضـية تطـوراً ملحوظـاً فـي مجـال دعـم المشـاريع الإنتاجيـة الرياديـة والمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، وإيلائهـا أهميـة كبيـرة فـي السياسـات والبـرامج الحكوميـة المختلفـة، علـى الرغم من كون هذه البرامج والسياسات لم ترتقي وتلبي مستوى طموح هذه المشاريع.

وإنعكـس هـذا التوجـه الحكـومي فـي كـل مـن وثيقـة الأردن 2025 والبرنـامج التنمـوي التنفيـذي 2016-2018، لمـا حملتـاه مـن بـرامج مفصـلة لـدعم المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، والعمـل علـى تحسـين بيئـة عملهـا، كمـا قامـت المؤسسـة الأردنيـة لتطـوير المشـاريع الاقتصـادية (جيـدكو) بإعـداد "الإسـتراتيجية الوطنيـة لريـادة الأعمـال وتنميـة المشـاريع متناهيـة الصـغر (الميكرويـة) والصـغيرة والمتوسـطة فـي الأردن (2016-2020)"، والتـي تـوفر مـن خلالهـا إطـاراً وتوجهـاً للإجـراءات المسـتقبلية الواجـب إتباعهـا والعمـل بهـا سـواءً مـن قبـل الحكومـة أو مـن أصـحاب الشـأن الآخـرين، بهـدف تنميـة وتعزيـز المشـاريع متناهيـة الصـغر (الميكرويـة) والصـغيرة والمتوسـطة، مـن أجـل إسـتحداث فـرص العمـل، وزيـادة القيمـة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المضافة، والمساهمة بتحفيز النمو الإقتصادي في الأردن، لكنها لم تقر وتدخل حيز التنفيذ لغاية الآن.

وهذا بحد ذاته تأكيد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضرورة توفير بعض المتطلبات لضمان نجاحها والقيام بالدور المطلوب منها على صعيد المؤشرات الإقتصادية الكلية، بالتالي كان لا بد من البحث في مدى تأثير البيئة الإقتصادية بكافة جوانبها من خلال عوامل ومؤشرات مختارة على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

واجه الإقتصاد الأردني على مدار السنوات الماضية العديد من الصدمات المتنوعة مما أثر على أداء الكثير من المؤشرات الإقتصادية الكلية، حيث جاءت آخر هذه الصدمات نتاجاً للإضطرابات والأزمات السياسية في كل من العراق وسوريا والتي أغلقت حدودها في وجه الصادرات الأردنية، وعرقلت مرورها الى أسواق الدول الأخرى، وبعثت بعدد هائل من اللاجئين الى الأراضي الأردنية، ما أدى الى تراجع الصادرت الأردنية المزود الرئيس للإحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية، وضغط اللاجئين على سوق العمل، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

تكمن مشكلة الدراسة، في مدى تأثر معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الإقتصادية الكلية ممثلة بعدد من المتغيرات والمؤشرات والتي تلخص واقع الصدمات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والظـروف السياسـية التـي واجههـا الإقتصـاد الأردنـي (معـدل نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي، ومعـدل التغيـر فـي الـرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك (التضـخم)، ومعـدل البطالـة، ومعـدل النمـو فـي عـرض النقـد، وسـعر الفائـدة، ومعـدل نمـو المسـتوردات) بالإضـافة الـى عامل الاستقرار السياسي في الأردن.

بالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- مـا مـدى تـأثير العوامـل والمؤشـرات الإقتصـادية الكليـة المختلفـة علـى معـدل نمـو عـدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- مـا مـدى تـأثير عامـل الإسـتقرار السياسـي فـي الأردن علـى معـدل نمـو المشـاريع الصـغيرة والمتوسطة في الأردن؟

## 3.1 هدف وأهمية الدراسة:

**أ- هدف الدراسة**

تهـدف هـذه الدراسـة إلـى قيـاس أثـر بعـض العوامـل والمتغيـرات الإقتصـادية الكليـة علـى معـدل نمـو المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي الأردن خـلال الفتـرة مـن العـام 1992-2014، من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ب-أهمية الدراسة**

تنبع أهمية هذه الدراسة جراء كونها الأولى من نوعها على المستوى الوطني حسب علم الباحث، بفضل إستخدامها منهجاً مغايراً لطبيعة الدراسات الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على بيان أثر هذه المشاريع في الإقتصاد والبطالة وما شابه ذلك، وبالتالي إثراء مجالات البحث العلمي بموضوع جديد على المستوى الوطني.

كما وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما ستحمله من نتائج توضح مدى تأثير هذه العوامل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي القدرة على الخروج ببعض التوصيات العملية ذات الفائدة لصانعي القرار في الإقتصاد الأردني، فضلاً عن إمكانية إستخلاص عدد من الأفكار البحثية لدراسات مستقبلية.

**4.1 فرضيات الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة لإختبار الفرضيات التالية:

1. وجود تأثير للعوامل والمؤشرات الإقتصادية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.
2. عدم وجود تأثير للعوامل والمؤشرات الإقتصادية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 5.1 مصادر البيانات ومنهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة عن كل من دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 1992 ولغاية العام 2014، والمحددة وفقاً لتوفر بيانات مسح الإستخدام والتي تتوفر لديها بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تحديد حجم هذه المشاريع وفقاً لتعريف دائرة الاحصاءات العامة، والذي صنفها بأنها المشاريع التي توظف خلالها من 1-99 عامل.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم إستخدام المنهجين الوصفي والقياسي في تحليل بيانات الدراسة والوصول إلى نتائجها المرجوة، حيث أستخدم المنهج الوصفي في تحليل بيانات المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة (1-99 عامل) ووصف كل ما يتعلق بها من حيث؛ التوزيع القطاعي والجغرافي، وتصنيفها حسب حجم العمالة، بإستخدام الرسومات البيانية والجداول التوضيحية اللازمة.

أما فيما يتعلق بالتحليل القياسي، تم إستخدام نموذج قياسي محدد لتحليل الإنحدار والإستعانة بالبرامج الإحصائية اللازمة لأغراض التحليل القياسي، والتعرف على تأثير العوامل الإقتصادية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (5-99 عامل)، وعمل الإختبارات اللازمة لذلك خلال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 6.1 تسلسل الدراسة:

سيتم تناول موضوع الدراسة في خمسة فصول كالاتي:

- **الفصل الاول:**

يشمل المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وفرضياتها، ومنهجية القياس المتبعة.

- **الفصل الثاني:**

يشمل الإطار النظري من تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، وبيان أهميتها، والمعيقات التي تواجهها، والتطرق إلى الدراسات السابقة.

- **الفصل الثالث:**

يتضمن هذا الفصل تقديم عن الإقتصاد الأردني، ووصف لواقع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن بشكل تفصيلي، وبيان أبرز تعريفاتها، وعرض أبرز مساهماتها في التوظيف والتشغيل والحد من الفقر، والتحديات التي تواجهها، ودور الحكومة الأردنية في دعم ورعاية هذه المشاريع.

- **الفصل الرابع:**

يشمل دراسة تطبيقية قياسية لقياس أثر المتغيرات والعوامل الإقتصادية الكلية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

- **الفصل الخامس:**

عرض تفصيلي لأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة، والخروج ببعض التوصيات بما يتوافق مع هذه النتائج ويدعمها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثاني

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### 1.2 المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وبارزاً في دعم أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص، بفضل ما تتمتع به هذه المشاريع من ميزات وخصائص قل نظيرها في المشاريع الكبيرة. ويولي كثير من الإقتصاديين وصانعي السياسات أهمية كبيرة لدعم وتطوير هذه المشاريع وضرورة منحها الدور الأبرز في سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة، بإعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة القدرة الإنتاجية للدولة، فضلاً عن مساهمتها في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة، وتعزيز مبدأ التوزيع العادل للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً، وغيرها من المساهمات المتنوعة.

وتوصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، إذ تشكّل هذه المشاريع ما لا يقل عن 90% من إجمالي المشاريع الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، حيث تشكل ما يقارب 95% من المشاريع الإقتصادية في الدول النامية، وتوظف ما يزيد عن 50% من إجمالي القوى العاملة في جميع أنحاء العالم، ونحو 66% من اجمالي العاملين في الدول النامية كما تساهم بحوالي 30% من الناتج المحلي باستثناء عدد قليل من الدول لا سيما الدول النفطية[2].

[2] International Finance Corporation (IFC) Jobs Study, 2013



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 1.1.2 تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يثير مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة جدلاً كبيراً بين الإقتصاديين والمختصين في هذا القطاع، فلغاية اللحظة لم يتم الوصول إلى تعريف عالمي موحد نظراً لكونها تعاريف نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، وتتفاوت من حيث مصادر البيانات والإحصاءات المتوفرة حولها، فضلاً عن حجم إقتصاد الدولة ومدى التقدم التكنولوجي خلالها (Ayyagari, 2005).

وما يؤكد على ذلك تسجيل قاعدة بيانات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME Country Indicators 2014)[3] لمعلومات عن 267 تعريفاً لهذه المشاريع في 155 دولة حول العالم، تبين خلالها بأن أكثر المعايير إستخداماً هو معيار عدد العاملين (92% من التعاريف التي تم جمعها تستخدم هذا المعيار)، يليه كل من معيار معدل الدوران (المبيعات أو الإيرادات)، ومعيار حجم الأصول. كما تجدر الإشارة إلى أن ما عدده 105 تعاريف من هذه التعاريف إستخدمت فقط معيار عدد العمال.

وعلى الرغم من كون معيار عدد العاملين الأكثر إستخداماً في تعريف هذه المشاريع الا أن هنالك تفاوتاً حاصلاً في تحديد الحد الأدنى والأعلى له، وفي الغالب يتم إستخدام عدد موظفين يتراوح ما بين عامل واحد إلى حوالي 250 عامل في تعريف هذه المشاريع (IFC, 2014). ويعزى شيوع إستخدام معيار عدد العاملين كتعريف لهذه المشاريع، لعدد من المزايا المتثملة في؛ يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول، ومقياس ومعيار ثابت وموحد، وسهولة جمع المعلومات حوله (مقابلة والمحروق، 2006).

[3] (International Finance Corporation (IFC), 2014)



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر الجدول رقم (2-1) تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستخدمة من قبل بعض المنظمات الدولية (المعهد العربي للتخطيط، 2016).

**جدول (2-1): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستخدمة من قبل بعض المنظمات الدولية**

| الجهة / المنظمة | التعريف |
|---|---|
| **البنك الدولي**[4] | المشاريع الميكروية؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمّال وحجم كل من المبيعات والأصول فيها أقل من 100 ألف دولار.<br>المشاريع الصغيرة؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 50 عامل وحجم كل من المبيعات والأصول فيها أقل من 3 مليون دولار.<br>المشاريع المتوسطة؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 250 عامل وحجم كل من المبيعات والأصول فيها أقل من 15 مليون دولار. |
| **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** | المشاريع التي يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل. |
| **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)** | المشاريع الصغيرة؛ المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عامل |
| **منظمة العمل الدولية** | المشاريع الصغيرة؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمّال.<br>المشاريع المتوسطة؛ المشاريع التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملاً. |
| **المفوضية الأوروبية**[5] | المشاريع الميكروية؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمّال وحجم كل من المبيعات والأصول فيها أقل من 2 مليون يورو.<br>المشاريع الصغيرة؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 50 عامل وحجم كل من المبيعات والأصول فيها أقل من 10 مليون يورو.<br>المشاريع المتوسطة؛ المشاريع التي يعمل بها أقل من 250 عامل وحجم المبيعات فيها أقل من 50 مليون يورو وحجم الأصول أقل من 43 مليون يورو. |

[4] (Berisha and Pula, 2015)
[5] (European Union, 2015)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـي حـين يظهـر الجـدول رقـم (2-2) أبـرز تعـاريف المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي بعض الدول العربية.

**جدول (2-2): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية**

| الدولة | معيار التصنيف | التعريف | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الصغرى | الصغيرة | المتوسطة |
| الجمهورية اللبنانية | عدد العمال | اقل من 10 | يزيد عن 10 واقل من 50 | اكبر من 50 واقل من 100 |
| | رأس المال | اقل من 500 مليون ليرة لبنانية | من 500 مليون – 5 مليار ليرة لبنانية | من 5 – 25 مليار ليرة لبنانية |
| المملكة العربية السعودية | عدد العمال | من 1-5 | من 6-49 | من 50-249 |
| | حجم المبيعات | أقل من 3 ملايين ريال | من 3 – 50 مليون ريال | من 50 – 200 مليون ريال |
| جمهورية مصر | رأس المال | اقل من مليون جنيه مصري | من 1-20 مليون جنيه مصري | من 20-100 مليون جنيه مصري |
| | عدد العمل | من 1-10 | من 10-200 | |
| الإمارات العربية المتحدة / دبي | عدد العمال | قطاع التجارة: أقل من 10<br>قطاع الصناعة: أقل من 20<br>قطاع الخدمات: أقل من 20 | قطاع التجارة: من 10-35<br>قطاع الصناعة: من 20-100<br>قطاع الخدمات: من 20-100 | قطاع التجارة: من 35-75<br>قطاع الصناعة: من 100-250<br>قطاع الخدمات: من 100-250 |
| | حجم العائد (مليون درهم) | قطاع التجارة: أقل من 9<br>قطاع الصناعة: أقل من 10<br>قطاع الخدمات: أقل من 3 | قطاع التجارة: من 9-50<br>قطاع الصناعة: من 10-100<br>قطاع الخدمات: من 3-25 | قطاع التجارة: من 50-250<br>قطاع الصناعة: من 100-250<br>قطاع الخدمات: من 25-150 |

**المصدر**: إعداد الباحث إعتماداً على بيانات من مواقع مؤسسات رسمية للدول المختاره، وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان http://www.economy.gov.lb/index.php/home/1، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية – https://smea.gov.sa/ar، البنك المركزي المصري – http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx، مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة – http://www.sme.ae/arabic/Pages/default.aspx.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 2.1.2 أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً وهاماً في بناء الإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تظهر أهميتها من خلال قدرتها الكبيرة على إستحداث فرص العمل، ومساهماتها البارزة في التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق توزيع عادل للدخل بسبب إنتشارها الجغرافي الواسع ووصولها إلى المناطق البعيدة عن مراكز المدن.

وجرت العادة على أن يتم قياس دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد عن طريق ثلاثة معايير رئيسة تتمثل في (مقابلة والمحروق، 2006):

1. نسبة مساهمتها في تشغيل القوى العاملة.
2. مدى مساهمتها في الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي).
3. حصتها من العدد الكلي للمنشآت في الإقتصاد.

فعلى المستوى العالمي شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من إجمالي المشاريع في دول العالم، كما أنها شغلت ما يتراوح من 40%-80% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بما لا يقل عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المختلفة باستثناء عدد قليل من الدول لا سيما الدول النفطية منها. وعلى صعيد الدول النامية فهي شكلت حوالي 95% من إجمالي المشاريع في هذه الدول، كما أنها شغلت ما يقارب 45% من إجمالي القوى العاملة فيها، وساهمت بما لا يقل عن 33% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.[6]

[6] المادة الخاصة بالبرنامج التدريبي"الدعم المؤسسي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المعهد العربي للتخطيط/الكويت، 2016



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصادرات، فقد شكلت هذه المشاريع ما نسبته 78% من أعداد المصدرين في البلاد المتقدمة لتستحوذ بذلك على ما يقارب 34% من إجمالي حجم صادرات هذه الدول، في حين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد النامية لا تحقق المساهمة المرجوة منها على صعيد التجارة الخارجية، حيث لا تتعدى صادراتها المباشرة ما نسبته 7.6% من إجمالي مبيعاتها في قطاع الصناعات التحويلية و0.9% من إجمالي مبيعات قطاع الخدمات[7].

أما في الدول العربية، فيقدر عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما بين 19-23 مليون مشروع عامل حيث تشكل ما يقارب 90% من اجمالي المشاريع الإقتصادية العاملة في الدول العربية، وتتراوح نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 20-40%.

وبشكل عام يتبلور دور هذه المشاريع الذي أجمعت عليه العديد من الدراسات والأبحاث، في ما يلي (مقابلة والمحروق، 2006؛ القهيوي والوادي، 2012):

- توفر مصدر منافسة للمشاريع الكبيرة، ما يحد من قدرة الأخيرة على التحكم في الأسعار.
- تعد المصدر الرئيس للتشغيل في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ويعزى ذلك لتدني تكلفة إستحداث فرص العمل في هذه المشاريع من جانب، وتدني الحجم الكلي للإستثمار فيها، وبالتالي قدرتها على النمو وإستيعاب العمال بشكل أسرع من المشاريع الكبيرة من جانب اخر. وما يؤكد على ذلك ما خلصت دراسة أعدها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والصناعية في غرفة صناعة الأردن والتي حملت عنوان "العلاقة بين حجم

[7] World Trade Organization, WORLD TRADE REPORT 2016 "Levelling the trading field for SMEs"



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونمـو المنشـآت الصـناعية فـي الأردن: مقاسـاً بعـدد العمـال"، إلـى أن المشـاريع الصـناعية الصـغيرة والمتوسـطة تنمـو ويـزداد حجمهـا بصـورة أسـرع وأكبـر مـن المشـاريع الكبيـرة، وهـذا يتنـاقض مـع قـانون جبـرت (Gibrats Law, 1931) ويؤكـد علـى عـدم ملائمتـه للقطـاع الصـناعي فـي الأردن. كمـا وتشـير الإحصـائيات فـي هـذا المجـال إلـى أن المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطه تسـهم بمـا نسـبته مـن 10-40% مـن فـرص العمـل المسـتحدثة فـي إقتصـاديات دول الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا فعلـى سـبيل المثـال؛ تسـهم مـا يقـارب 74% فـي مصـر، وتـنخفض هـذه النسـبة فـي الـدول النفطيـة لتصـل إلـى حـوالي20% فـي المملكـة العربيـة السـعودية ولا تتعـدى 6% فـي دولـة قطـر، فـي حـين ترتفـع مسـاهمتها فـي الـدول المتقدمـة فعلـى سـبيل المثـال؛ تبلـغ مـا يقـارب 88% فـي اليابـان، ومـا نسـبته 51% في الولايات المتحدة (المعهد العربي للتخطيط، 2016).

- تمثـل بـذوراً أساسـية للمشـاريع الكبيـرة، حيـث تعمـل علـى تعزيـز مبـدأ التشـابك بـين المشـاريع الإقتصـادية كافـة مـن خـلال روابطهـا الأماميـة والخلفيـة مـع المشـاريع الأخـرى كونهـا تمتـاز بإستغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية وإعتمادها على الأسواق المحلية.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والريادة لرواد الأعمال.
- تسـاعد فـي تطـوير وتنميـة المنـاطق البعيـدة عـن مراكـز المـدن، وتسـاعد علـى اعـادة توزيـع الـدخل بـين أفـراد المجتمـع، حيـث تنتشـر بطبيعتهـا فـي المنـاطق الجغرافيـة الأقـل نمـواً أكثـر مـن إنتشـار المشـاريع الكبيـرة فـي هـذه المنـاطق، ومـن هـذا المنطلـق تعمـل علـى إسـتقرار السكان وخفض الهجرات من الأرياف الى المدن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 3.1.2 خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص التي تجعلها قادرة على لعب دور هام وكبير في الإقتصادات الوطنية، ويجعلها تنفرد بطبيعتها عن اقرانها من المشاريع الكبيرة، وتعتبر بعض هذه الخصائص ذات بعد سلبي، حيث تتلخص أبرز هذه الخصائص في ما يلي (مقابلة والمحروق، 2006؛ والقهيوي والوادي، 2012؛ المعهد العربي للتخطيط، 2016):

1. مالك المنشأة هو مديرها، يتولى خلالها جميع العمليات الإدارية والفنية، وحيث يغلب على هذه المشاريع الطابع الأسري، ما يؤدي إلى ضعف العمليات الإدارية والتسويقية.
2. إنخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروع، ما يزيد اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشاريع الكبيرة.
3. الإعتماد الكبير على الموارد المحلية الأولية، بما يساهم في خفض الكلف الإنتاجية.
4. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع بشكل عام، نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وإكتساب المهارات الجديدة، وعدم الاقتناع بأهمية وضرورة هذا الجانب.
5. المرونة والمقدرة على الإنتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف.
6. عدم القدرة على الإلتزام بمتطلبات الحفاظ على البيئة.

كما تتمتع بعدد من الخصائص الأخرى منها؛ تعد مراكز للتدريب وبناء الخبرات سواء لأصحابها أو للعاملين فيها، وإنخفاض مستوى أجور العمال خلالها مقارنة مع المشاريع الكبرى، وضعفها في التأثير على صانعي القرار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 4.1.2 التحديات والمعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من المميزات العديدة والخصائص الفريدة التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الا أنها تواجه عدد من التحديات والمعيقات وعلى عدة مستويات، ما يحد من قدرتها التوسع والنمو وبالتالي لعب دورها الإقتصادي والإجتماعي بالشكل الكامل والمطلوب، ويصعب التطرق إلى التحديات بشكل تفصيلي نظراً لتفاوتها الكبير من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى أخر، ومن فترة زمنية الى أخرى، وحتى من مشروع الى أخر.

ويمكن تلخيص أبرز المعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصعوبة الوصول الى مصادر التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وبعض المشاكل الفنية والإدارية من ضعف المهارات الأساسية في ادارة الأعمال والمحاسبة، وارتفاع الضرائب والرسوم، والمنافسة من المنتجات المستوردة ومنتجات المشاريع الكبيرة، والإفتقار إلى الخطط الإستراتيجية، وغيرها من التحديات الأخرى (مقابلة وأبو ياغي، 2012؛ المعهد العربي للتخطيط، 2016).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 2.2 الدراسات السابقة:

تعد الدراسات التي إستقصت أثر العوامل الإقتصادية الكلية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة شحيحة على الصعيدين المحلي والعربي، حيث لم نجد أي دراسة محلية تعنى في هذا المنهج المتبع على الرغم من كثرتها في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي بشكل عام، ومن هذا المنطلق تم البحث في بعض الدراسات التي ترتبط بطريقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة، والعمل على إستقصاء ما يمكن الإستفادة منه خاصة بطريقة القياس والتحليل وغيرها.

وفيما يلي إستعراض لأهم الدراسات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا المجال أو المجالات ذات الصلة غير المباشرة:

**فعلى الصعيد الدولي**، هدفت دراسة Alsaaty et al. (2012) إلى إستقصاء أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (1988–2012)، وكانت من أهم هذه المتغيرات؛ الإنفاق الحكومي، والإستثمار الإجمالي، والإستثمار المحلي، والإستهلاك الشخصي. وقسمت الدراسة المشاريع إلى ثلاثة فئات تمثلت كما يلي؛ المشاريع التي تشغل من عامل الى 4 عمال، والمشاريع التي تشغل من 5 عمال الى 9 عمال، والمشاريع التي تشغل من 10 عمال الى 19 عامل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تم تحليل البيانات بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ومعّدل نمو المشاريع الصغيرة الذي يعمل بها من 10 إلى 19 عامل، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الإستثمار المحلي والإستهلاك الشخصي ومعدل نمو المشاريع الصغيرة الذي يعمل بها من 5 إلى 9 عمال، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستهلاك الشخصي ومعدل نمو المشاريع الصغيرة التي يعمل بها من عامل إلى 4 عمال.

وعملت دراسة Abel (2012) على إستقصاء أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية المتمثلة بكل من؛ سعر الفائدة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على ربحية مجموعة مختارة من المشاريع الصناعية الميكروية والصغيرة في نيروبي خلال الفترة الممتدة من (2009-2013). وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي وإستخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير الإنحدار وتحليل البيانات من خلال جدول التباين (ANOVA)، وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف على ربحية المشاريع الصناعية الميكروية والصغيرة، ووجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وربحية هذه المشاريع. كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة مع بعضها البعض لديها علاقة قوية مع ربحية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وبإمكانها تفسير ما نسبته 85% من التغيرات في ربحية هذه المشاريع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت دراسة Bekeris (2012) على إستقصاء أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الممثلة بالمتغيرات؛ عدد السكان، وعدد الشركات، والصادرات، والمستوردات، وقاعدة النقد، وعدد غير المشتغلين، والتضخم، والضرائب المدفوعة، والإستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل الرواتب، والناتج المحلي الإجمالي على ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليتوانيا، حيث تم تحليل البيانات من خلال إختبار بيرسون، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة إرتباط قوية بين غالبية المتغيرات الإقتصادية الكلية المختارة منها؛ معدل التضخم، معدل الرواتب، عدد المشاريع، وقاعدة النقد مع ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين كل من معدل التغير في سعر الفائدة وعدد غير المشتغلين مع ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما هدفت دراسة Stan & Thompson (2010) إلى إستقصاء أثر بعض المتغيرات الإقتصادية منها؛ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والإستهلاك، وسعر الفائدة على المدى الطويل، ومعدل البطالة، على مستوى الابتكار في إنتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هولندا خلال الفترة (1999–2009)، حيث إعتمدت على نتائج الإستبيان الموزع لعينة من هذه المشاريع، وتحليل البيانات من خلال إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرات الإقتصادية على مستوى الإبتكار في إنتاجية هذه المشاريع.

في حين عملت دراسة Rocha (2012) على إستقصاء أثر بيئة الأعمال على كل من حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعدل العمالة في هذه المشاريع لمجموعة من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـدول تمثلـت بـــ 164 دولـة خـلال الفتـرة الممتـدة مـن (2004-2010)، حيـث اسـتخدمت طريقـة (Cross country comparison) وتحليـل الانحـدار باسـتخدام طريـق المربعـات الصـغرى الإعتياديـة (OLS)، وبإسـتخدام خمسـة نمـاذج قياسـية إعتمـاداً علـى المتغيـرات التابعـة التاليـة؛ نسـبة المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة لكـل 1000 شـخص، ونسـبة مسـاهمة المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي التشـغيل، ومتوسـط معـدل نمـو العمالـة، ومتوسـط عـدد العمـال الـدائمين بـدوام كامـل، ونسـبة إنتاجيـة العمـال غيـر المهـرة، فـي حـين تـم التعبيـر عـن المتغيـرات المسـتقلة مـن خـلال المؤشـرات التاليـة؛ نسـبة مسـاهمة المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي الإقتصـاد ككـل، وأنظمـة دخـول المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي الإقتصـاد، وأنظمـة تسـجيل حقـوق الملكيـة، وأنظمـة الحصـول علـى الإئتمـان، وأنظمـة تسـجيل العقـود، وأنظمـة إغـلاق المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، وأنظمـة الحصـول علـى الطاقـة الكهربائيـة، وأنظمة الحصول على العمالة، وأنظمة الضرائب، وأنظمة التسويق.

وتوصـلت نتـائج الدراسـة إلـى وجـود علاقـة إيجابيـة بـين عمليـة تنظـيم الأنظمـة الضـريبية وأنظمـة تنظـيم العمـل مـع حجـم قطـاع المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، ووجـود علاقـة تـأثير قويـة بـين أنظمـة العمالـة وأنظمـة التسـويق علـى نسـبة حصـة هـذه المشـاريع مـن حجـم العمالـة الكلـي، وأن أنظمـة تنظـيم سـوق المنـتج لهـا تـأثير قـوي علـى حجـم قطـاع هـذه المشـاريع وخصوصاً في البلدان النامية، وأن أنظمة الضرائب لها تأثير ايجابي على هذه المشاريع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين هدفت دراسة Titrtosuharto (2012) إلى إستقصاء أثر الإستثمار العام على إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا للفترة (1997–2002)، وإعتمدت على إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، حيث تم بناء نموذجين قياسيين يتكون كل نموذج من ثلاثة معادلات قياسية، ومثل النموذج الأول من المتغيرات المستقلة التالية؛ الإستمثار العام، والإستثمار الخاص، إنتاجية العمال حسب القطاع، ومعدل النمو في القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما المتغير التابع تمثل بكل من الإنتاج الكلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع (صناعي، تجاري، خدمي).

أما النموذج الثاني فقد مثلت المتغيرات المستقلة بكل من؛ الإستثمار العام في البنية التحتية لقطاع التعليم، والإستثمار العام في البنية التحتية للمواصلات، وإنتاجييه العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع، ومعدل النمو في القروض التمويلية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما المتغير التابع فقد تم التعبير عنه بمعدل الإنتاج في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع (صناعي، تجاري، خدمي). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار مع إنتاجية وعوائد المشاريع متوسطة الحجم فقط العاملة ضمن القطاع الصناعي والتجاري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أمـــا علـــى الصـــعيد الاقليمـــي**، هـدفت دراسـة الصـالح (2007) إلـى استقصـاء أثـر المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة علـى قطـاع المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة فـي الجزائـر خـلال الفتـرة (2001–2004)، حيـث إعتمـدت الدراسـة علـى المـنهج الوصـفي مـن خـلال وصـف واقـع المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة وبيـان أهميتهـا فـي الإقتصـاد الجزائـري، كمـا بينـت أثـر انعكاسـات التغيـرات الإقتصـادية وتأثيرهـا علـى هـذه المشـاريع. وتوصـلت الدراسـة إلـى أن المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة تسـهم بشـكل كبيـر فـي تحقيـق التنميـة الإقتصـادية والإجتماعيـة فـي الجزائـر، مـن خـلال إسـتحداث فـرص العمـل ومحاربـة الفقـر وزيـادة الإنتـاج وغيرهـا، وأنهـا سـيكون لهـا دور أكبـر فـي مسـتقبل الإقتصـاد الجزائـري، بشـرط أن تـولى لهـا الأهميـة الكبيـرة القـادرة علـى جعلهـا تتخطـى عـدد مـن المعيقـات التـي تعرقـل طريقهـا وتحـد مـن مسـاهماتها. كمـا توصـلت الدراسـة إلـى أن الانفتـاح الإقتصـادي يسـهم فـي تنميـة المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر.

فـــي حـــين هـــدفت دراســـة غانيـــة واخـــرون (2014) إلـــى إستقصـــاء أثـــر المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة علـــى النمـــو الاقتصـــادي فـــي الجزائـــر، وتوصـــلت الدراســـة إلـــى ان هـــذه المشـــاريع تعتبـــر الركيـــزة الأساســـية فـــي التنميـــة الإقتصـــادية والإجتماعيـــة، خاصـــةً فـــي ظـــل الظـــروف الإقتصـــادية الحاليـــة والوضـــع الـــدولي الـــراهن وتوســـع ظـــاهرة العولمـــة، كمـــا تـــم التوصـــل ايضـــاً إلـــى أن المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة لهـــا أهميـــة بـــارزة فـــي توســـيع القاعـــدة الإنتاجيـــة وتحقيـــق التكامـــل الاقتصـــادي بـــين مختلـــف القطاعـــات الاقتصـــادية، فضـــلاً عـــن تـــوفير فـــرص العمل ورفع القيمة المضافة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**وعلى الصعيد المحلي**، تناولت بعض الدرسات المحلية وفي معرض حديثها عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض العوامل أو المحددات التي تؤثر على هذه المشاريع، وكيف لهذه المشاريع القدرة على حل الظواهر والآفات الإقتصادية والإجتماعية، ففي دراسة المحروق (2010) والتي تناولت متطلبات نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توزيع إستبيان لعينة من المشاريع الخدمية والصناعية والتجارية، كما تطرقت دراسة مقابلة (2005) الى دور هذه المشاريع في الحد من مشكلة الفقر وإستيعاب الأيدي العاملة الجديدة والمساهمة في التنمية الإقتصادية من عدة صعد والإطلاع الى بعض التجارب والممارسات الفضلى الداعمة لهذا القطاع.

كذلك تناولت العديد من الدراسات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل والتوظيف والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأردن، وعرض أبرز مساهماتها المحلية، وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية، والتحديات التي تواجه هذه المشاريع بشكل عام، ومن هذه الدراسات كل من؛ المحروق (2011)، المقابلة (2013)، جمعية البنوك في الأردن (2016).

**ويلاحظ مما سبق** بأن غالبية الدراسات إعتمدت لتحليل بياناتها على إستخدام كل من طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير الإنحدار، وجدول التباين (ANOVA)، كما تميزت الدراسات جميعها بقصر فترة الدراسة والتي لم تتخطَ حاجز العشر سنوات بإستثناء دراسة الساتي وآخرون (Alsaaty et al.، 2012) والتي بلغت الفترة خلالها 24 سنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام فإن الدراسات التي عنيت بالبحث في أثر العوامل الإقتصادية الكلية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة متوفرة على المستوى الدولي، ونادرة الوجود على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث لم نجد أية دراسة محلية في هذا المجال –حسب علم الباحث وإستقصاءه– أو تتبع نفس منهجية البحث، وهذا ما يميز هذه الدراسة ويجعلها تنفرد بكونها الأولى على المستوى الوطني التي تعنى بهذا الشأن وتستخدم النهج القائم على قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا العكس من إظهار أثر هذه المشاريع على أدء الإقتصاد ومؤشراته، وهذا ما يشكل بحد ذاته إضافة جديدة إلى مجالات البحث العلمي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثالث

## المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن

### 1.3 الإقتصاد الأردني:

يعد الإقتصاد الأردني إقتصاداً صغير الحجم محدود الموارد يتسم بالإنفتاح على العالم الخارجي بكافة أبعاده، ومن هذا المنطلق يظهر جلياً تأثر الإقتصاد الأردني بما يدور بالعالم الخارجي من أزمات إقتصادية وإضطرابات سياسية، حيث عانى الإقتصاد الأردني خلال العقدين الأخيرين من عديد الصدمات التي كان لها دور بالغ في التأثير على مؤشرات الأداء الكلية، ولعل أبرز هذه الصدمات التي أثرت على مسيرة الإقتصاد الوطني وحسب تعاقبها؛ الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات والتي تمثلت بإنهيار سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي والإرتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية، وما تبعها من حرب الخليج الثانية والتي أدت إلى تراجع وإنخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعودة عدد كبير من المغتربين الأردنيين، تلتها حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، ومن ثم جاءت الأزمة الإقتصادية العالمية، فالأحداث العربية التي تمثلت بالإضطرابات السياسية المحيطة للمملكة والتي أدت إلى ضعف البيئة الإستثمارية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي المصاحبة لتأثر الصادرات الوطنية وتدفق اللاجئين الى الأردن. فمنذ العام 1990 إلى 2014، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.9%، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2.2% (البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة لذلك لجأت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى وضع برامج إقتصادية لمعالجة المشاكل الإقتصادية من خلال برامج التصحيح الإقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتمكن الأردن من تحقيق معدلات نمو جيدة في بعض السنوات، فعند النظر إلى معدلات النمو الإقتصادي نجد إنخفاضها خلال العام 1993 إلى ما نسبته 4.5% بعد أن حققت معدل نمو بلغ 14.3% خلال العام 1992، وتراوحت بعدها معدلات النمو ما بين 4-6% خلال الفترة الممتدة من العام 1994 ولغاية العام 2004، حيث قفزت معدلات النمو الى ما يقارب 8% خلال الفترة من 2004 لغاية 2009، ومن ثم عادت معدلات النمو للتباطؤ بفعل تبعات الأزمة المالية والإضطرابات في المنطقة حيث حققت معدلات نمو متواضعة تراوحت بين 2-4% خلال الفترة من 2011-2014 (البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية).

حيث أظهرت البيانات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بأن النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة جاء مدفوعاً بنمو قطاع الصناعات التحويلية والإنشاءات وبعض القطاعات الفرعية في قطاع الخدمات كخدمات النقل والمالية والتأمين. والملاحظ لتفاصيل وتوزيع هذه القطاعات يجد بأن معظم منشآتها هي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فوفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة تشكل هذه المشاريع ما نسبته 98.8% من إجمالي عدد مشاريع الصناعات التحويلية، كما تشكل ما يقارب 97.5% من قطاع الإنشاءات، ولا تبتعد النسبة كثيراً في قطاع الخدمات عن ما هو في القطاعات الأخرى، ما يدلل على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الأردني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يؤكد على إرتباط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة جاء وكما هو موضح بالشكل التالي من خلال تشابه وتناسق وتيرة وإتجاه النمو فيما بينهما، بإستثناء بعض السنوات كالعامين 2003 و2011 والتي من الممكن أن يعزى إرتفاع معدل نمو هذه المشاريع بشكل كبير إلى هجرة بعض الإستثمارات للإقامة في الأردن جراء أحداث ونتائج كل من حرب العراق والأزمة السورية على التوالي.

**الشكل (3-1) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونمو المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2014**

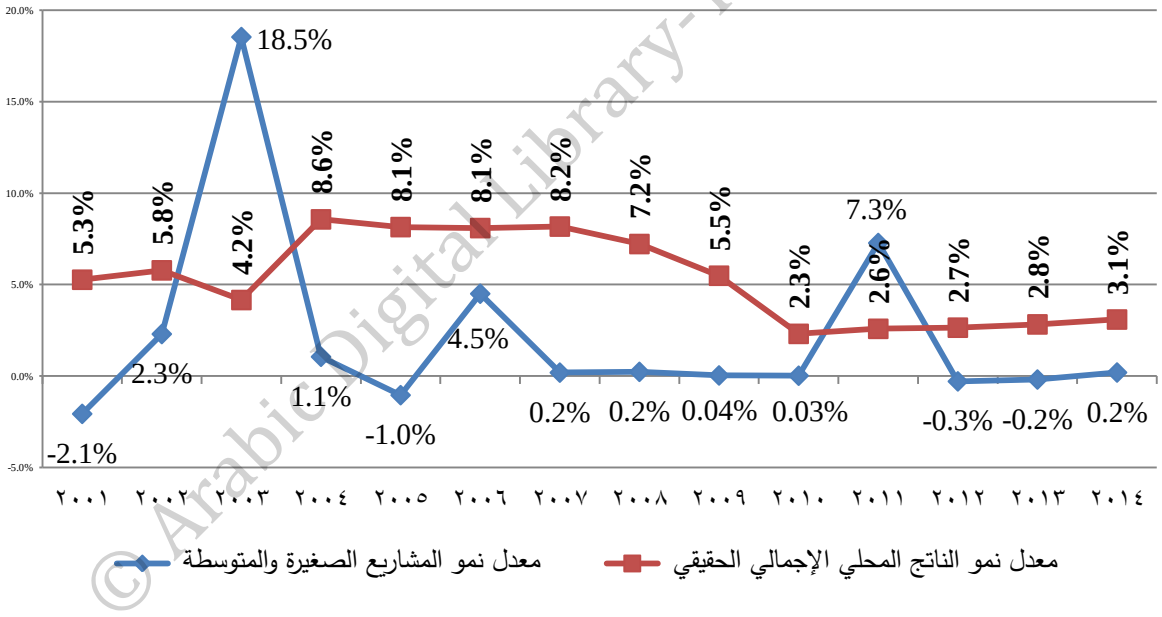


المصدر: إعداد الباحث

ومن هنا ظهر التساؤل الرئيس الذي قامت عليه الدراسة حول مدى تأثير معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وما يتبعها من المتغيرات الإقتصادية الكلية من؛ (معدل التضخم، ومعدل البطالة، ومعدل النمو في عرض النقد، وسعر الفائدة، ومعدل نمو المستوردات) بالإضافة الى عامل الإستقرار السياسي، على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي سيتم الإجابة عليها في الفصول القادمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 2.3 المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

الإقتصاد الأردني الموصوف بأنه إقتصاد صغير ومفتوح، فإن واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه لا يختلف عما هو سائد في كافة أنحاء العالم، فوفقاً لمسح الاستخدام للعام 2014 التي قامت به دائرة الإحصاءات العامة، شكلت المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة[8] حوالي 99% من اجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، وتشغل ما يقارب 47% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الإجمالية، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 70% من اجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص، كما تشير الدراسات بأن هذه المشاريع تساهم بما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستحوذ على ما يقارب نصف فرص العمل المستحدثة في الإقتصاد الأردني.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي، تشكل المشاريع التجارية والخدمية النسبة الأكبر البالغة نحو 80% من إجمالي المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، تليها المشاريع الصناعية ومن ثم الزراعية وبنسبة 15% و5% على التوالي، حيث جاء توزيعها كما في الشكل التالي.

[8] تم اعتماد تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف دائرة الاحصاءات العامة والتي تعرفها بأنها المشاريع التي توظف ما بين 1-99 عامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الشكل (3-2): التوزيع النسبي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة حسب التصنيف القطاعي**

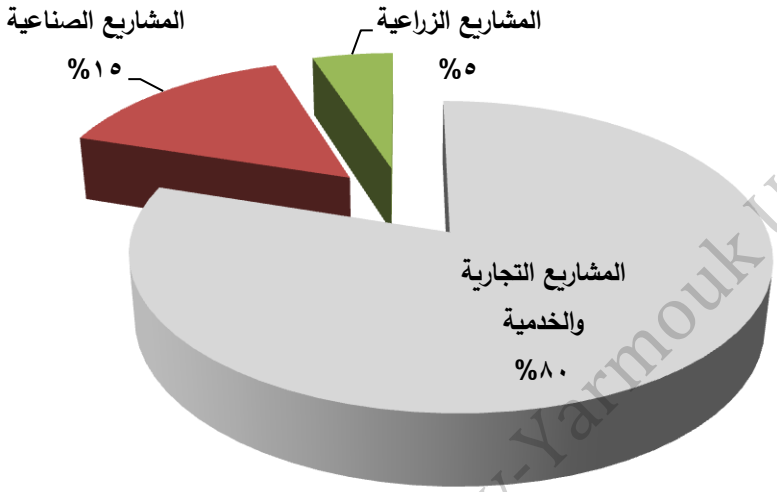


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (2014)

أما على صعيد التوزع الجغرافي، فقد ظهر من خلال تعداد المنشآت للعام 2011 بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها قدرة كبيرة على الوصول الى المناطق البعيدة عن مراكز المدن، وبالتالي المساهمة في تقليل التفاوت التنموي، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، التي يعاني منهما الأردن على مر الزمن، حيث أظهر التعداد بأن المشاريع الكبيرة تتركز وبنسبة تقارب 90% في كل من العاصمة عمان ومحافظتي الزرقاء وإربد، على عكس إنتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبنسبة 55% خارج محافظة العاصمة، وكما سيتضح لاحقاً خلال الشكل رقم (3-7).

كما تبلغ كثافة المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة في الأردن 25.6 مشروع/ لكل ألف نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي لبلد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المستوى الاقتصادي للأردن (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015)، فعلى سبيل المثال قدرت كثافة هذه المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يقارب 32 مشروع/ لكل ألف نسمة (المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية، 2017).

وتستطيع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن القيام بدور أكبر إقتصادياً وإجتماعياً إذا ما حظيت بمزيد من الدعم الفني والمالي، لتواجه المشاكل التي تعترض طريقها، لا سيما تلك المعيقات المتعلقة بالوصول إلى كل من التمويل والأسواق، والحاجة الى الدعم الفني والتدريب لمعالجة المشاكل الإدارية والتنظيمية لقلة خبرتها بهذا المجال، وبالتالي حاجتها إلى مزيد من الرعاية والدعم من قبل المؤسسات الحكومية لتمكينها وتعزيز دورها الهام والإستراتيجي في الإقتصاد الوطني.

ويستعرض هذا الفصل واقع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، وإبراز مساهماتها المتنوعة في التشغيل والنمو وتقليل التفاوت التنموي وغيرها، والمعيقات والمشاكل التي تواجهها، فضلاً عن بيان تعريف هذه المشاريع والمعايير التي إعتمدت لتعريفه. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعتماد بيانات المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتصنيف دائرة الإحصاءات العامة والتي قسمها على النحو التالي؛ المشاريع الميكروية والتي يعمل بها من (1–4) عمال، والمشاريع الصغيرة التي يعمل بها من (5–19) عامل، والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها من (20–99) عامل، أي أن المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة هي المشاريع التي يعمل بها من (1–99) عامل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 1.2.3 تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

لا يوجد إجماع على تعريف موحد للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، بل على العكس تتخذ كل جهة أو مؤسسة معنية في الأردن تعريفاً خاصاً بها بما يلبي أهدافها وإحتياجاتها، ولعل هذا الأمر يعد من أهم أسباب ضعف الإستراتيجات الناظمة والداعمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

وتستخدم غالبية الجهات والمؤسسات الأردنية في تعريفها الخاص بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة معيار عدد العمال، نظراً لما يتمتع به من مزايا من حيث أنه معيار ثابت، ومحدد وواضح، ويسّهل عملية المقارنة بين القطاعات، إضافة إلى سهولة جمع البيانات الخاصة به، فضلاً عن الصعوبة الكبيرة في جمع البيانات حول بعض المعايير الأخرى كحجم المبيعات والإيرادات ورأس المال، نظراً للنظرة السائدة لدى غالبية المشاريع بسرية معلوماتها وعدم الإفصاح عنها.

ويوضح الجدول (3-1) تباين التعريفات الخاصة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة المستخدمة من بعض الجهات في الأردن، ومدى إعتماد جلها على معيار عدد العمال في تعريفها الخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول (3-1): تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن**

| الجهة | المشروع متناهي الصغر (الميكروي) | المشروع الصغير | المشروع المتوسط | المشروع الكبير |
|---|---|---|---|---|
| وزارة الصناعة والتجارة والتموين | توظف أقل من 10 عمال، ويبلغ رأس المال المسجَّل أقل من 30 الف دينار | توظف من 10-49 عامل، ويبلغ رأس المال المسجَّل أكثر من 30 ألف دينار | توظف من 50-250 عامل، ويبلغ رأس المال المسجَّل أكثر من 30 ألف دينار | توظف أكثر من 250 عامل |
| دائرة الإحصاءات العامة | توظف من 1-4 عمال | توظف من 5-19 عامل | 20-99 عامل | توظف أكثر من 100 عامل |
| المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) | توظف أقل من 10 عمال | توظف من 10 – 49 عامل | توظف من 50 – 250 عامل | توظف أكثر من 250 من عامل |
| البنك المركزي الأردني (CBJ) | - | توظف من 5-20 عامل، ويبلغ حجم المبيعات و/ أو اجمالي الأصول أقل من مليون دينار | توظف من 21-100 عامل، ويبلغ حجم المبيعات و/ أو إجمالي الأصول من 1-3 مليون دينار | - |
| وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) | توظف أقل من 100 عامل | | | - |
| برنامج إرادة | مجموع الاستثمار أقل من 100 ألف دينار | | - | - |
| صندوق التنمية والتشغيل (DEF) (التعريف تبعاً لحجم القرض وليس لحجم المشروع) | حجم القرض من 2-15 ألف دينار | | حجم القرض من 15-50 ألف دينار | - |
| الشركة الأردنية لضمان القروض | توظف أقل من 50 عامل | | | - |
| الصندوق الوطني لدعم المشاريع (NAFES) | توظف أقل 249 عامل | | | - |

المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (2016). وثيقة الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة في الأردن 2016-2020. عمان، الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 2.2.3 واقع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

تشكل المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من الأنشطة الإقتصادية العاملة، فوفقاً لبيانات مسح الاستخدام للعام 2014 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.4% من اجمالي عدد المشاريع الاقتصادية .

**الشكل (3-3): التوزيع النسبي لأعداد المشاريع الإقتصادية حسب حجم المشروع خلال العام 2014**

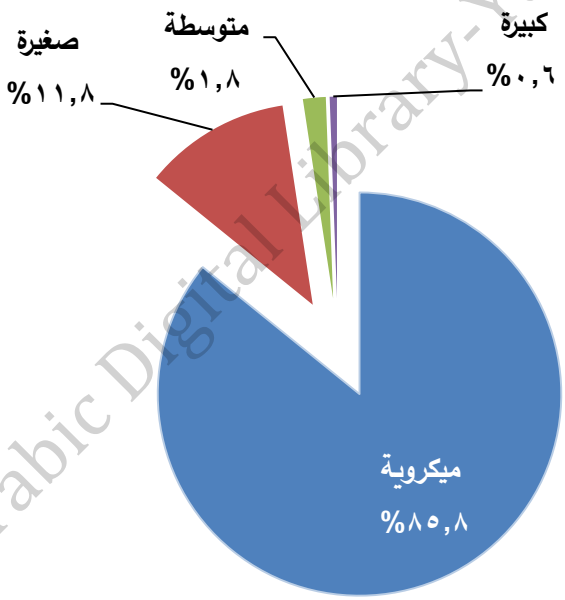


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (2014)

ويتضح من الشكل (3-3) بأن المشاريع الميكروية تشكل ما يقارب 86% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، تلتها المشاريع الصغيرة لتشكل ما يقارب 12%، والمشاريع المتوسطة ما يقارب 2%، وهذا يعني أن المشاريع الكبيرة لا تتجاوز نسبته 1% فقط من إجمالي عدد المشاريع في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التوظيف:**

حسب بيانات مسح الإستخدام للعام 2014 يعمل لدى المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حوالي 514 ألف عامل وعاملة مشكلين بذلك ما يقارب 47% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من اجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص[9].

**الشكل (3-4): التوزيع النسبي للعاملين في المشاريع الإقتصادية الناشطة في القطاعين العام والخاص حسب حجم المشروع خلال العام 2014**

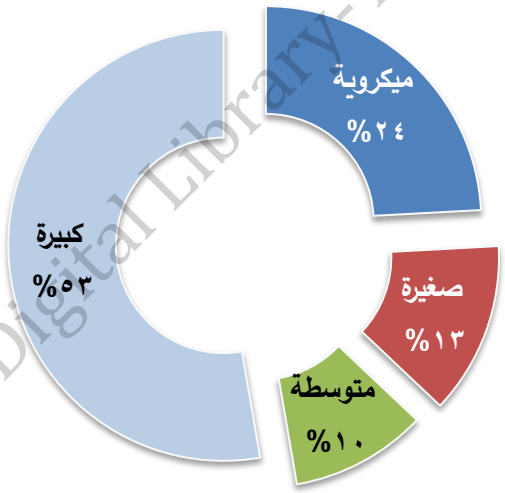


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (2014)

ويتضح من خلال الشكل (3-4) بأن المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) العاملة في القطاعين العام والخاص تشغل حوالي ربع القوى العاملة في الأردن، تلتها المشاريع الصغيرة بتشغيلها حوالي 13%، والمشاريع المتوسطة بتشغيلها ما يقارب 10%.

[9] يتم تقسيم المنشآت الإقتصادية ضمن مسح الإستخدام إلى قسمين؛ المنشآت العاملة في القطاع العام من جهة، والعاملة في القطاع الخاص من جهة أخرى، حيث تمتاز المنشآت الحكومية بأنها كبيرة الحجم نظراً لكونها تنشط في قطاعات كالصحة أو التعليم، وتجدر الإشارة الى أن بيانات الدراسة هي لمجمل المشاريع الإقتصادية في الأردن العاملة في القطاعين العام والخاص.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على صعيد العاملين في المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الخاص، فيتضح بأن المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) تشغل ما يقارب 35% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، في حين تشغل كل من المشاريع الصغيرة ما يقارب 19%، والمشاريع المتوسطة حوالي 14%، ويتضح ذلك من خلال الشكل (3-5) الذي يبين توزيع العاملين في المنشآت الإقتصادية العاملة في القطاع الخاص.

**الشكل (3-5): التوزيع النسبي للعاملين في المشاريع الإقتصادية الخاصة حسب حجم المشروع خلال العام 2014**

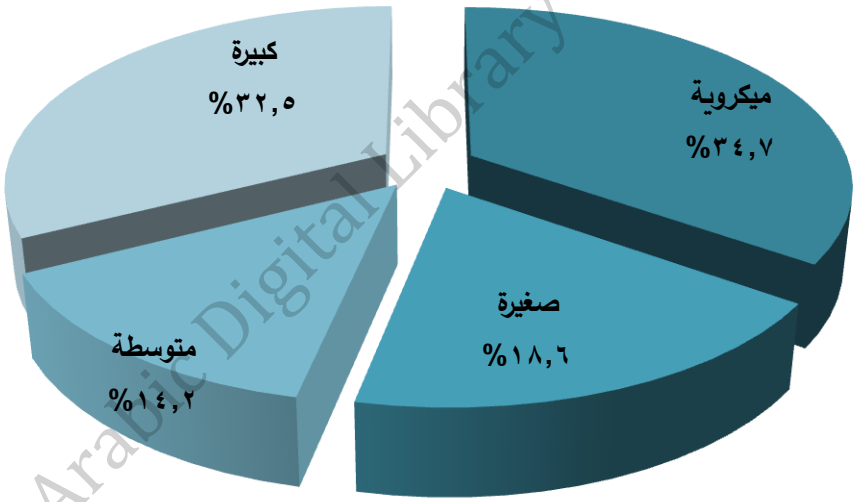


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (2014)

- **التوزع الجغرافي:**

ما يؤكد على أهمية المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن بشكل عام، وفي مجال تقليل التفاوت التنموي بين المناطق بشكل خاص، ما يظهر من خلال التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقتصادية العاملة في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبحسب تعداد المنشآت للعام 2011 الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة، ظهر بأن المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة تتوزع جغرافياً بشكل أوسع وأكبر من المشاريع الكبيرة، حيث تتركز ما يقارب 78% من إجمالي المشاريع الاقتصادية الكبيرة (أكثر من 100 عامل) في محافظة العاصمة، وترتفع النسبة لتصل إلى ما يقارب 92% اذا ما أضفنا للعاصمة كل من محافظتي الزرقاء واربد، في حين أن كل من محافظتي عجلون والطفيلة لا يتواجد بها أي مشروع كبير، ويأتي توزيع المشاريع الكبيرة على باقي المحافظات كما هو موضح بالشكل (3-6).

**الشكل (3-6): التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقتصادية كبيرة الحجم خلال العام 2011**

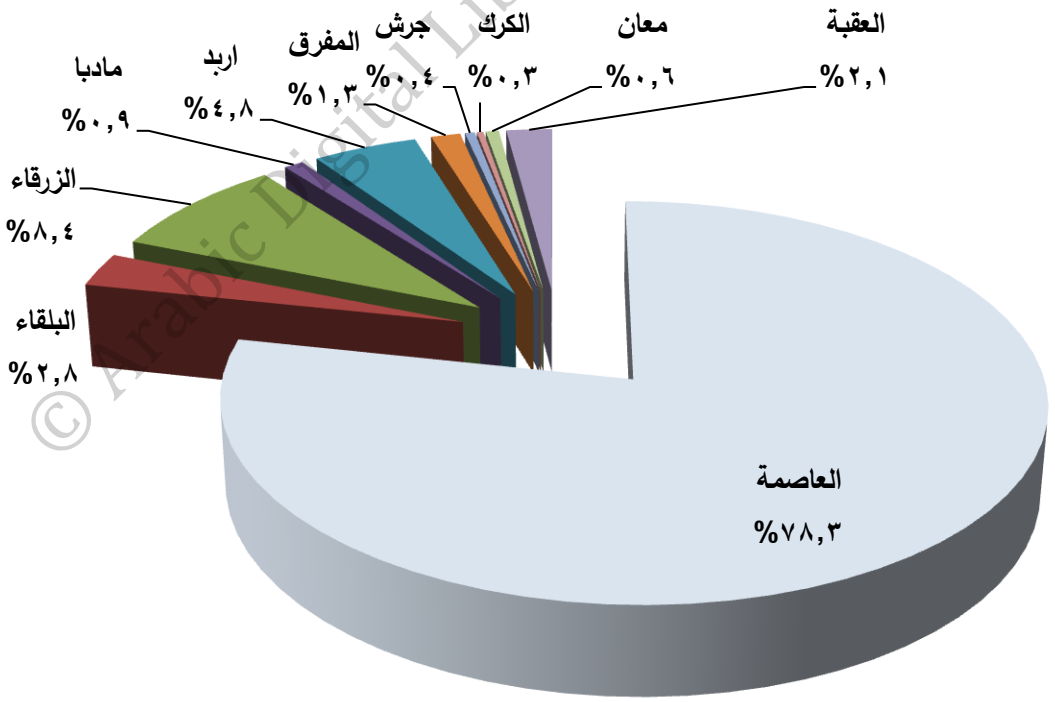


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المنشآت (2011)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى النقيض من ذلك، تركز ما يقارب 55% من إجمالي المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم خارج محافظة العاصمة، ما يعني ان هذه المشاريع هي الأكثر توزعاً وانتشاراً وخاصة المشاريع الميكروية منها (متناهية الصغير)، وكل هذا يؤكد على أن هذه المشاريع هي القادرة على الوصول إلى جيوب الفقر، والحد منها، والعمل على تشغيل أبناء المناطق البعيدة عن مراكز المدن، على عكس المشاريع الكبيرة والتي تتركز في محافظة العاصمة بالإضافة الى كل من محافظتي الزرقاء وإربد، وهذا ما يتضح من خلال الشكل (3-7) والذي يبين التوزيع الجغرافي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة.

**الشكل (3-7): التوزيع الجغرافي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2011**

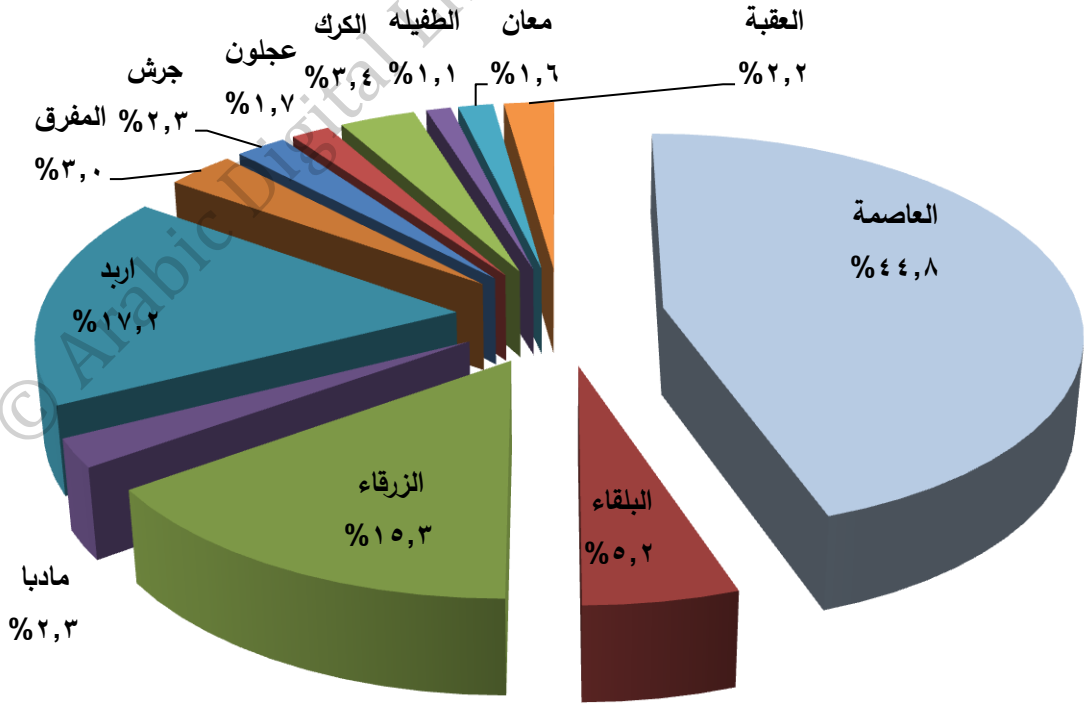


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المنشآت (2011)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **التوزيع القطاعي:**

وفقاً لبيانات مسح الإستخدام، تنشط المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن بشكل كبير في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث تشكل ما يقارب 57% من إجمالي هذه المشاريع، وذلك لطبيعة هذه المشاريع ذات رأس المال المنخفض، وسهولة تأسيسها وإقامتها، وبشتى المناطق الجغرافية، تليها الأنشطة الصناعية بإستحواذها على ما يقارب 14% من إجمالي المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، كما هو مبين في الشكل (3-8).

ولعل ما يميز القطاع الصناعي بأن أكثر من 90% من منشآته تصنف على أنها منشآت حرفية[10] وذلك وفقاً لتصنيف غرف الصناعة، حيث يبلغ عدد المنشآت المصنفة كحرفية ما يقارب 16.4 ألف منشأة من أصل 18 ألف منشأة صناعية نشطة في المملكة.

**الشكل (3-8): التوزيع القطاعي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2014**

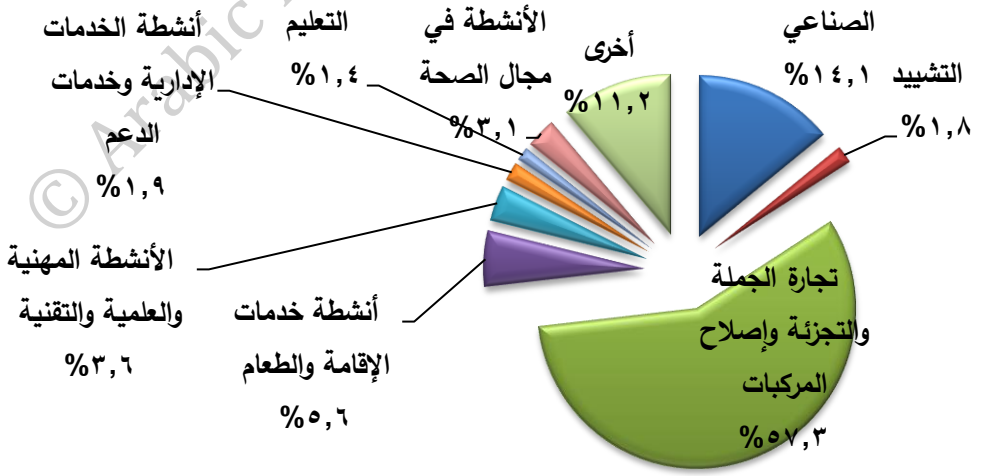


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (2014)

[10] وفقاً لقانون غرف الصناعة رقم (10) لسنة 2005، تعتبر تلك المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي التي يقل كل من رأس مالها المسجل عن ثلاثين ألف دينار وعدد العاملين فيها عن عشرة عُمّال.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد المشاريع الميكروية (متناهية الصغر)، تشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ما يقارب 61% من إجمالي هذه المشاريع، تلتها الأنشطة الصناعية بإستحواذها على ما يقارب 12% من إجمالي هذه المشاريع، ومن ثم جاءت مشاريع أنشطة خدمات الإقامة والطعام بإستحواذها على ما يقارب 5% منها. ويتضح التشابه في التوزيع النسبي القطاعي ما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمشاريع الميكروية بشكل خاص وذلك لكون المشاريع الميكروية تشكل العدد الأكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما على صعيد المشاريع الصغيرة، تشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ما يقارب 33% من إجمالي هذه المشاريع، تلتها الأنشطة الصناعية بإستحواذها على حوالي 27% من إجمالي هذه المشاريع، ومن ثم جاءت مشاريع أنشطة خدمات الإقامة والطعام بإستحواذها على ما يقارب 8% منها.

وعلى صعيد المشاريع المتوسطة، فقد شكلت الأنشطة الصناعية النسبة الأكبر منها بإستحواذها على ما يقارب 21% منها، تلتها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بتشكيلها حوالي 20% من إجمالي هذه المشاريع، ومن ثم جاءت مشاريع أنشطة التعليم بإستحواذها على ما يقارب 15% منها، ويتضح هنا بأن المشاريع الصناعية هي الطاغية على المشاريع المتوسطة وذلك لكون هذه المشاريع تحتاج الى رأس مال أكبر من المشاريع التجارية والمشاغل الصغيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الإقتصادية.

**الجدول (3-2): التوزيع القطاعي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام 2014 (%)**

| القطاع الاقتصادي | المشاريع الميكروية | المشاريع الصغيرة | المشاريع المتوسطة |
|---|---|---|---|
| الصناعي | 12.3 | 26.7 | 20.8 |
| التشييد | 1.1 | 5.2 | 11 |
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات | 61.3 | 33.4 | 19.9 |
| النقل والتخزين | 0.5 | 2.2 | 3.1 |
| أنشطة خدمات الإقامة والطعام | 5.2 | 8.3 | 6.2 |
| المعلومات والإتصالات | 0.6 | 0.2 | 5.5 |
| الأنشطة المالية وأنشطة التأمين | 0.1 | 1.0 | 1.0 |
| الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | 3.3 | 4.9 | 5.8 |
| أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم | 1.9 | 2.1 | 4.5 |
| الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي الإلزامي | 0.0 | 0.0 | 1.8 |
| التعليم | 0.5 | 6.1 | 15.2 |
| أخرى | 13.2 | 9.8 | 5.2 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (2014)

- **نمو المشاريع:**

وفقاً لبيانات مسح الإستخدام، بلغ إجمالي عدد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة العاملة في الأردن خلال العام 2014 ما يقارب 157.2 ألف مشروع، مقارنةً مع ما يقارب 117.8 ألف مشروع خلال العام 2000، مسجلةً بذلك معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بما نسبته 2.2%.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث إرتفع عدد المشاريع الميكروية من حوالي 106.7 ألف مشروع خلال العام 2000 ليصل إلى حوالي 135.7 ألف مشروع خلال العام 2014، مسجلةً بذلك معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بما نسبته 1.9%، أما المشاريع الصغيرة فقد إرتفع عددها من 9.3 ألف مشروع خلال العام 2000 لتصل إلى حوالي 18.6 ألف مشروع خلال العام 2014، محققةً بذلك معدل نمو سنوي بلغ ما نسبته 7%، في حين وصل عدد المشاريع المتوسطة ما يقارب 2.9 ألف مشروع خلال العام 2014 مقارنةً مع حوالي 1.7 ألف مشروع خلال العام 2000، محققةً بذلك معدل نمو سنوي بلغ ما نسبته 4.5%.

ويلاحظ التقارب في المعدل السنوي لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المعدل السنوي لنمو المشاريع الميكروية، وذلك يعزى لكون المشاريع الميكروية (متناهية الصغر) تشكل ما يقارب 89% من إجمالي المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن وبالتالي تشكيلها للغالبية العظمى من هذه المشاريع، في حين تشكل المشاريع الصغيرة ما نسبته 9.5% والمشاريع المتوسطة ما نسبته 1.5% إجمالي المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن.

وعلى صعيد معدل نمو المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة لكل سنة على حدا، فيظهر تسجيلها أعلى المعدلات خلال العام 2003 وبمعدل نمو قدره 18.5% مدفوعاً بنمو المشاريع الميكروية وقتها بما نسبته 23.2%، تلاها ما سجلته خلال العام 2011 من معدل نمو بلغ ما يقارب 7.3% مدفوعاً بمعدل نمو المشاريع الميكروية وبنفس النسبة. في حين سجلت معدلات سالبة خلال العامين 2012 و2013 وبمعدل 0.3%

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و0.2% علـى التـوالي، وجـاء الأداء التفصـيلي لمعـدلات نمـو كـل مـن المشـاريع الميكرويـة والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001-2014 كما هو موضح بالشكل (3-9).

**الشكل (3-9): معدل نمو أعداد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2001-2014 (%)**

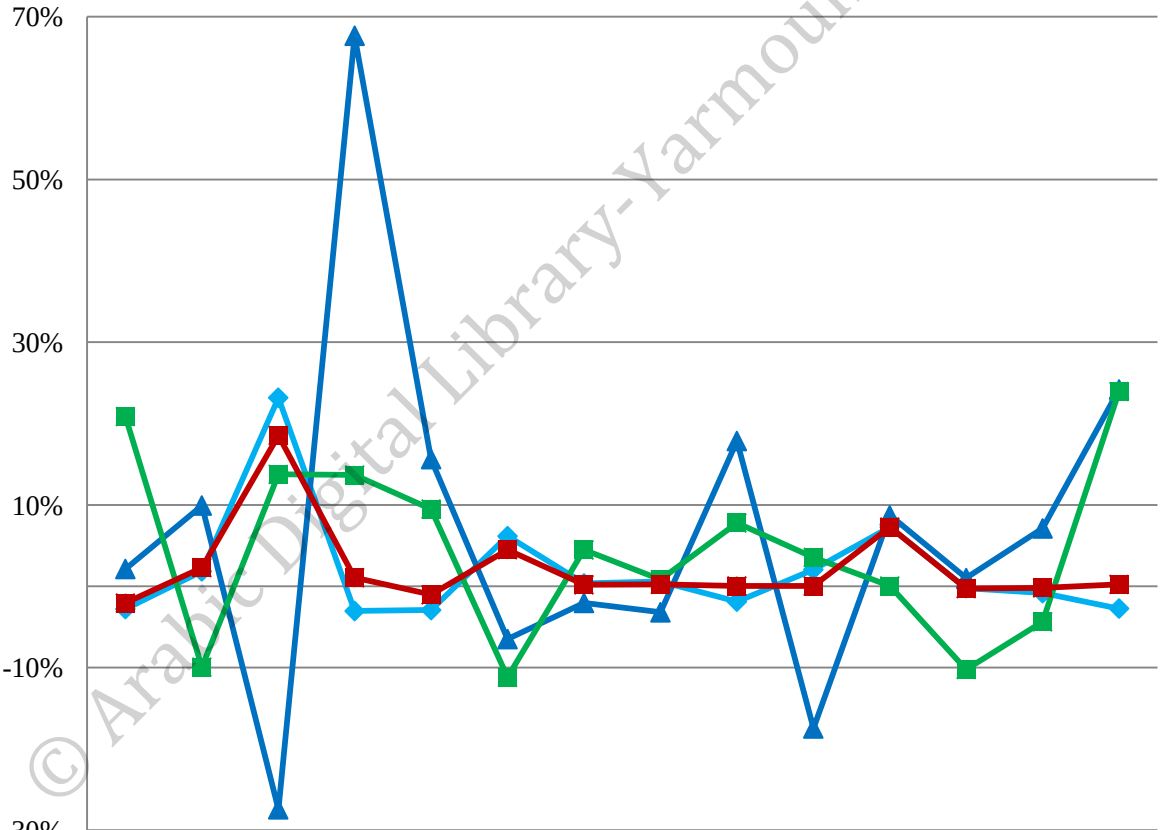


| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميكروية | -2.8% | 1.8% | 23.2% | -3.0% | -2.9% | 6.2% | 0.4% | 0.6% | -1.9% | 2.0% | 7.3% | -0.2% | -0.8% | -2.7% |
| صغيرة | 2.1% | 9.9% | -27.4 | 67.7% | 15.6% | -6.5% | -2.0% | -3.2% | 17.9% | -17.5 | 8.7% | 1.0% | 7.1% | 24.2% |
| متوسطة | 20.9% | -9.9% | 13.8% | 13.7% | 9.5% | -11.2 | 4.5% | 0.8% | 7.8% | 3.6% | 0.0% | -10.2 | -4.4% | 23.9% |
| SMEs | -2.1% | 2.3% | 18.5% | 1.1% | -1.0% | 4.5% | 0.2% | 0.2% | 0.0% | 0.0% | 7.3% | -0.3% | -0.2% | 0.2% |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 3.2.3 المعيقات التي تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في العالم على وجه العموم، والاردن على وجه الخصوص العديد من المعيقات التي تؤثر على نمو واستمرارية هذه المشاريع، حيث نجد ان هذه المعوقات تنقسم الى معوقات داخلية ومعوقات خارجية، فمنها ما يكون ذا علاقة بالشؤون الداخلية من أمور ادارية ومحاسبية وغيرها، ومنها ما يكون له علاقة ببيئة العمل المحيطة والناظمة في الدولة من قوانين وأنظمة وتشريعات وغيرها، وبرز خلال السنوات الأخيرة ما أحدثته الإضطرابات السياسية المحيطة بالأردن وتأثيرها من خلال إغلاق الحدود البرية مع كل من العراق وسوريا ما عرض هذه المشاريع لخسارة فرص تصديرية لمنتجاتها وإيقاف إستيراد بعض المواد الخام اللازمة لأنشطتها.

وأشارت العديد من الدراسات (المعهد العربي للتخطيط، 2015؛ غرفة صناعة الأردن، 2012) إلى المعوقات التي تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، والتي تشابهت في ترتيبها، حيث برزت المعيقات المتعلقة بضعف الدور الحكومي، ومشكلة الوصول إلى التمويل كأكثر المشاكل التي تعيق نمو هذه المشاريع، ومن ثم المشاكل المتعلقة بنقص المعلومات، وتكاليف الإنتاج المرتفعة من ضرائب ورسوم وطاقة وغيرها فضلاً عن المشاكل المتعلقة بتسويق منتجاتها وخدماتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **صعوبة الوصول الى مصادر التمويل:**

تعد أبرز المشاكل التي تعاني منها المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وتحد من قدرتها على التوسع والنمو، حيث تعزى المشكلة الرئيسية في ضعف دول المنطقة وبما فيها الأردن في هذا المجال إلى ضعف الهيكل الأساسي للمالية من أنظمة الضمانات والمعلومات الإئتمانية[11].

وتصنف أبعاد هذه المشكلة من وجهتي نظر مختلفتين؛ الأولى من وجهة نظر البنوك والمؤسسات التمويلية وإحجامها عن منح التسهيلات الائتمانية لهذه المنشآت بحجة عدم توفر الضمانات الكافية وعدم قدرتها على الايفاء بمتطلبات وشروط منح التمويل، وخاصة فيما يتعلق بتوفير سجلات مالية وموازنات تاريخية لأكثر من سنة، حيث بلغت نسبة رفض البنوك الأردنية لطلبات التمويل المقدمة من قبل الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة ما يقارب 80% من إجمالي الطلبات المقدمة (البنك المركزي، 2015).

في حين تمثل وجهة النظر الثانية أصحاب المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وإبتعادهم عن الحصول عن التمويل لعدة أسباب أبرزها؛ إرتفاع تكلفة التمويل حيث تصل أسعار الفائدة إلى حوالي 11% على القروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى 1% عمولة (غرفة صناعة الأردن، 2012)، وفترات السداد وخاصة للمشاريع الصناعية التي تتصف بأن دورة تشغيلها[12] أطول من غيرها من المشاريع الإقتصادية الأخرى. وتجدر الاشارة الى أن من أبرز أسباب إبتعاد المشاريع الصغيرة عن التمويل التجاري

[11] World Bank (2011). The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region.

[12] تعبر عن دورة حياة المشروع، من خلال المراحل التي يمر بها ابتداءً بالتفكير والتخطيط بالمشروع وانتهاءً بتنفيذ المشروع.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقليدي تكمن في المعتقد الديني بسبب حرمة الربا حسب الشريعة الإسلامية، ومن ثم الخوف من عدم القدرة على سداد القرض (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2015).

كما تبرز قضية عدم مراعاة بعض مصادر التمويل الإحتياجات التمويلية لهذه المشروعات في مختلف قطاعات الإنتاج، وتمييز بعض مصادر التمويل بين المشروعات حسب الحجم أو القطاع بحيث يكون التحيز للمشاريع الكبيرة ويظهر ذلك جلياً من خلال نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم والتي بلغت حوالي 7% من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في الأردن خلال العام 2015، علماً بأن معدل النسبة في الإقتصادات الناشئة تتراوح بين 20-25%، في حين بلغت نسبة التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى ما يقارب 38% من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال العام 2015 (البنك المركزي، 2015).

ويظهر من خلال الشكل (3-10) بأن نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم قد إنخفضت من ما نسبته 10.9% من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية خلال العام 2008 لتصل إلى ما نسبته 7.3% فقط خلال العام 2015، حيث سجلت نسبة التسهيلات الممنوحة لهذه المشاريع ما يقارب 9.2% كمعدل سنوي خلال هذه الفترة، كما تجدر الإشارة الى إنخفاض نسبة الشركات الكبرى أيضاً من ما نسبته 50.2% من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال العام 2008 لتصل إلى ما يقارب 38% خلال العام 2015.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين أن التسهيلات الإئتمانية المقدمة للحكومة والقطاع العام إرتفعت من حوالي 4% خلال العام 2008 لتصل إلى ما نسبته 12.3% من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة خلال العام 2015 ما يبين أثر مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص وخاصةً المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حصتها من الإئتمان الداخلي وهذا ما يسمى (Crowding out effect)، في ظل تفضيل البنوك إقراض الجهات الحكومية لوجود الضمانات الكافية وإنعدام المخاطر.

**الشكل (3-10) توزيع التسهيلات الإئتمانية للبنوك العاملة في الأردن خلال الأعوام من 2008-2015 (%)**

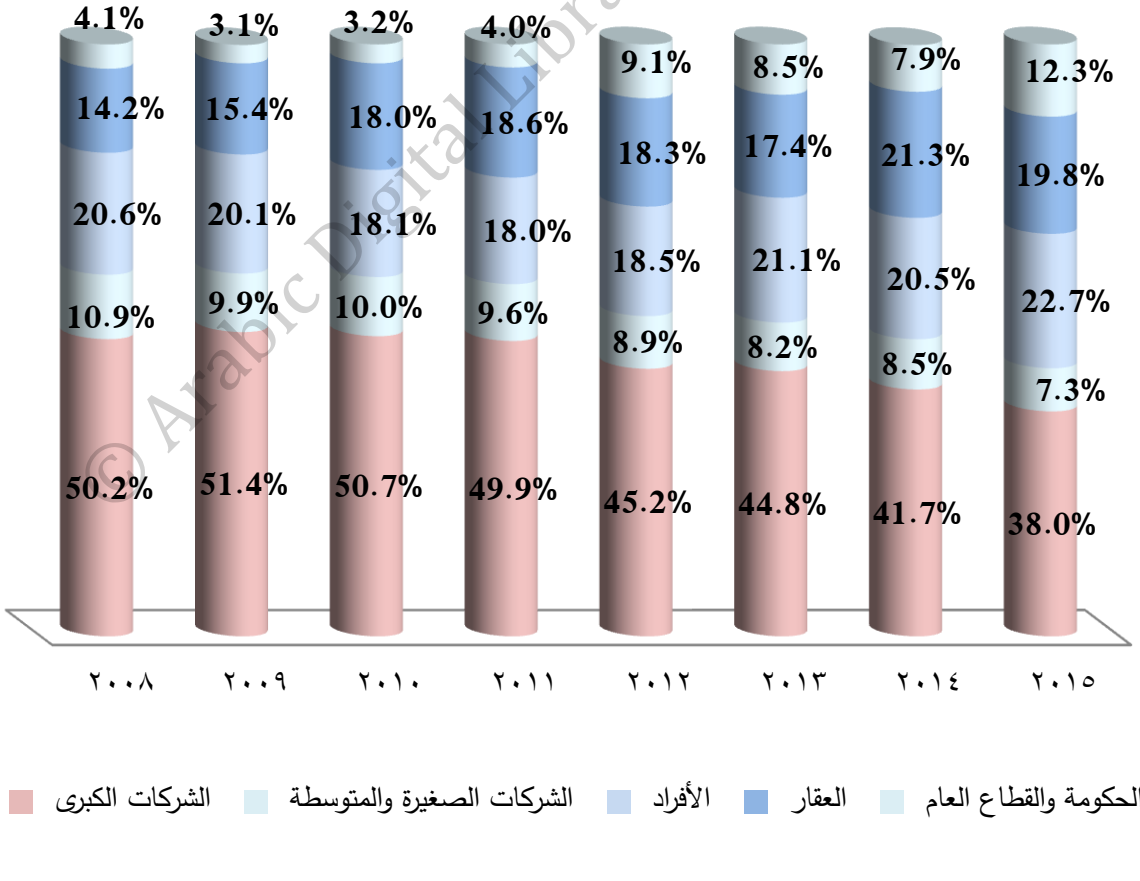


المصدر: البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي (2015)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ترتيب الأردن المتأخر في مؤشر الوصول الى الإئتمان والذي يحتل خلاله المرتبة 185 عالمياً من أصل 189 دولة مدرجة ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2017 (Doing Business Reports) الصادر عن مجموعة البنك الدولي، حيث لا يعنّى التقرير بحجم التسهيلات المقدمة للشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، وإنما بوجود مراكز السجلات والمعلومات الائتمانية في الأردن، ومدى عمق هذه المعلومات وتوفرها[13].

كما وحدد تقرير التنافسية العالمي 2016-2017 ( The Global Competitiveness Report) الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، عامل إمكانية الوصول إلى التمويل كأبرز معيق لأداء الأعمال في الأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة، والذي يعكس وجهة نظر قادة الأعمال وتحديد العوامل التي تؤثر على أداء أعمالهم، ومدى تأثر أعمالهم بها[14].

**ب- نقص المعلومات:**

تشكل هذه المشكلة أهمية كبيرة بالنسبة للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة لكونها المدخل لحل بعض المشاكل الأخرى التي تواجههم، حيث يعاني أصحاب هذه المشاريع من نقص المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل وكيفية الوصول إليها، والأسواق الخارجية، وخدمات الدعم الفني، وغيرها من المعلومات التي تحتاجها هذه المشاريع لتغطية حاجاتها في شتى المجالات.

[13] World Bank Group, Doing Business reports (2017), p.216

[14] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report (2016-2017 ), p.218



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضمن هذه المشكلة أبعاد عدة منها؛ عدم معرفة أصحاب هذه المشاريع بمصادر المعلومات المختلفة، صعوبة الحصول على المعلومات لأسباب قد تتعلق بشروط الحصول على هذه المعلومات أو بتكلفة الحصول عليها أو بصعوبة الإجراءات اللازمه لذلك، وعدم توفر بعض المعلومات اللازمة عن مصادر التمويل ومؤسسات الدعم الفني والأسواق، وإرتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على المعلومات، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية شاملة وتعدد مصادر المعلومات وتضاربها، فضلاً عن عدم دقة المعلومات وعدم شموليتها (مقابلة، 2013).

ففي القطاع الصناعي تعاني ثلاثة أرباع منشآته الميكروية والصغيرة والمتوسطة من مشكلة نقص المعلومات، فعلى سبيل المثال أبدت ما نسبته 52.3% من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عدم معرفتها بالمؤسسات التي تقدم خدمات الدعم الفني.[15]

**ج- صعوبة الوصول الى الأسواق:**

لا تقتصر هذه المشكلة على الوصول إلى الأسواق الخارجية فقط بل تتعداها الى الأسواق المحلية أيضاً، حيث تعد من المشاكل الهامة المؤثرة على حجم مبيعات هذه المشاريع وحصتها السوقية، وربحيتها وبالتالي إضعاف قدرتها على النمو والتوسع، وعدم السعي نحو مواكبة التكنولوجيا.

[15] غرفة صناعة الأردن، ومنظمة العمل الدولية (2012). تقرير معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكمن أبعاد هذه المشكلة في قصور قنوات وشبكات التسويق لا سيما في حالة المشروعات الصغيرة، وإرتفاع تكاليف التسويق ونقص المعلومات اللازمة لذلك، وضعف عملية التشبيك بين الأنشطة والمشروعات الإقتصادية المختلفة، وإنخفاض جودة المنتجات، وعدم إستخدام الأساليب الحديثة في التسويق (المعهد العربي للتخطيط، 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 60% من المنشآت الصناعية الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن لا تستطيع الوصول حتى إلى الأسواق المحلية وإنما ينحصر سوقها في المنطقة التي تمارس بها نشاطها، وأن 93.7% من هذه المنشآت تعاني من مشكلة الوصول إلى الأسواق العربية، وما نسبته 97% منها تعاني في الوصول إلى الأسواق العالمية (منظمة العمل الدولية وغرفة صناعة الأردن، 2012).

**د- ضعف الدور الحكومي:**

ينبغي على الحكومة أن تكون اللاعب الرئيس في دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة لما لها أهمية كبيرة وقدرة على أن تكون محور عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، حيث يجب أن توفر الحكومة بيئة العمل المناسبة والمحفزة لإقامة المشاريع، وتوفير كافة أشكال الدعم والبرامج الممكنة لهذه المشاريع في سبيل مواجهة تحدياتها والتغلب عليها، ولعل من أبرز أشكال الدعم التي توفرها الحكومات يتمثل في إقامتها لحاضنات الأعمال التي توفر من خلالها بيئة عمل مناسبة من حيث توفير؛ المكان والخدمات المتخصصة، والاحتياجات الأساسية لأصحاب الأفكار الريادية للبدء بمشاريعهم الخاصة ومساعدتهم في زيادة فرص نجاح مشاريعهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد الأردن، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتضمين المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة ضمن خططها التنموية، وصممت عدد من البرامج التمويلية لتلبية احتياجاتها، وعملت على إنشاء حاضنات الأعمال، الا أن هذه الجهود وصفت بأنها بضعيفة الأداء، ولم ترقى الى مستوى تحقيق طموحات هذه المشاريع.

حيث أن حاضنات الأعمال ما زالت تعمل ضمن إطار ضيق وتحتاج لإهتمام أكبر لتوسيع قاعدة المستفيدين من الإحتضان على مستوى المملكة، كما وتكمن أبعاد هذه المشكلة في عدم مراعاة المؤسسات الحكومية لإحتياجات وأولويات هذه المشاريع، وتمييز بعض المؤسسات الحكومية بين المشاريع على أساس الحجم أو مجال الإنتاج أو حتى الموقع الجغرافي.

كما وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من معوقات عديدة في ممارسة أنشطة أعمالها من خلال الوقت الطويل لإنجاز معاملاتها وتسجيل ممتلكاتها، فضلاً عن العدد الكبير للجهات الرقابية والتفتيشية ما يترتب عليها تكاليف إضافية وتعارض في مطلبات كل جهة، فضلاً عن تدني مستوى الدعم الحكومي للإبداع والريادة.

**هـ- المشاكل الفنية والادارية:**

من خلال خصائص هذه المشاريع كونها مشاريع يغلب عليها الطابع العائلي، ومديرها هو من يملكها ويكون مسؤول عن كل الأمور المتعلقة بالتسويق والمحاسبة والموارد البشرية وغيرها، ومن هنا يظهر ضعف لدى هذه المشاريع بفضل قلة الخبرة والمعرفة بأسايب الإدارة والمحاسبة وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما يزيد من هذه المشكلة عدم حصول هذه المشاريع على خدمات الدعم الفني، حيث تبين بأن حوالي 5.3% فقط من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة سبق وأن حصلت على خدمة من إحدى مؤسسات الدعم الفني[16].

**و- المشاكل المتعلقة بمدخلات الإنتاج:**

حيث تكمن أبعاد هذه المشكلة في عدم ملاءمة المعروض من عناصر الإنتاج التي تناسب إحتياجات هذه المشاريع، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أساليب الإنتاج، والتقلبات في أسعار عناصر الإنتاج لا سيما إذا كانت مستوردة، وتقلبات أسعار الطاقة بكافة أشكالها، فضلاً عن عدم ملائمة المعروض من العمالة مع متطلبات واحتياجات المشروع.

كما وتتنوع المعيقات الأخرى التي تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم المرتفعة، وضعف الاطار القانوني والتشريعي لهذه المشاريع، والمعيقات ذات العلاقة بأداء هذه المشاريع وتأثرها جراء الأداء العام للإقتصاد الوطني وخصائصه والمشاكل التي تواجهه خاصةً في ظل الظروف المحيطة، والتي سنعمل على دراسة أثرها خلال الفصل القادم.

[16] غرفة صناعة الأردن، ومنظمة العمل الدولية (2012). تقرير معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 4.2.3 دور الحكومة وإستراتيجيتها في دعم ورعاية المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة:

لا يختلف الحال كثيراً في الأردن عن ما هو عليه في الدول العربية الأخرى في مجال تأخرهم في وضع السياسات الداعمة والمحفزة لعمل المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترات الماضية، إلا أنه نتيجةً للأزمات السياسية والتغيرات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، والخصائص الفريدة التي يتمتع بها قطاع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال الدعم الحكومي للمشاريع الإنتاجية الريادية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأصبحت تولى أهمية كبيرة للسياسات والبرامج الحكومية المختلفة، وتدرج لها برامج متخصصة لدعمها وتمكينها.

وانعكس هذا التوجه الحكومي في كل من وثيقة الأردن 2025 والبرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018، لما أدرجته ضمنها من برامج مفصلة لدعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، والعمل على تحسين بيئة عملها، وتمكينها في ظل الصعوبات التي تعترض طريقها.

كما قامت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) باعداد "الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2016-2020)"، والتي توفر من خلالها إطاراً وتوجهاً للإجراءات المستقبلية الواجب اتباعها والعمل بها سواءً من قبل الحكومة أو من أصحاب الشأن الآخرين، حيث تحدد الإستراتيجية مجموعة من الغايات والأهداف التي تعمل على تنمية وتعزيز المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة، من أجل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستحداث فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة، والمساهمة بتحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، ورغم أهمية ذلك إلا أن هذه الإستراتيجية لم تقر لغاية الآن.

كما يحرص البنك المركزي على دعم المشاريع الميكروية والصغيرة ومتوسطة في مجال تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها، من خلال حثه للبنوك التجارية على تمويل هذه المشاريع من خلال تقديم بعض الحوافز لهم، كما قام البنك المركزي وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لهذه المشاريع، وفق أسعار فائدة منافسة ولفترات سداد مناسبة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة، والتي من أبرزها ما تم تحصيله من قروض من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنك الإعمار الاوروبي بهدف دعم برامج تمويل المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في البنوك العاملة في الأردن (جمعية البنوك في الأردن، 2016).

وفي إطار دعم ريادة الأعمال والتي تعتبر النواة واللبنة الأساسية للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، قامت الحكومة بإنشاء عدد من حاضنات الأعمال في العديد الجامعات الأردنية والمحافظات المختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الرابع

## منهجية الدراسة ونتائج التقدير

### 1.4 المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى قياس أثر العوامل الإقتصادية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال فترة الدراسة الممتدة من (1992-2014)، من خلال إستخدام نموذج قياسي محدد لتحليل الإنحدار والإستعانة ببرنامج EViews لأغراض التحليل الإحصائي، وتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات، وعمل الإختبارات اللازمة، للحكم على فرضيات الدراسة.

### 2.4 مصادر البيانات:

تم إعتماد البيانات الثانوية الصادرة عن الجهات الرسمية في الأردن المتمثلة في كل من دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني وذلك لفترة الدراسة الممتدة من العام 1992 ولغاية العام 2014، كما تم الإستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي للحصول على بعض المتغيرات من أبرزها مؤشر عدم الاستقرار السياسي.

### 3.4 محددات البيانات:

واجهت الدراسة عدد من الصعوبات في مجال الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وخاصة المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة والتي تم الحصول عليها من خلال بيانات مسح الإستخدام الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، حيث تمثلت أبرز محددات البيانات في النقاط التالية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. إختلاف منهجية مسح الإستخدام وعدم مطابقتها طيلة فترة الدراسة، حيث كانت خلال الفترة 1992–2000 لا تغطي المشاريع الميكروية التي يعمل بها أقل من 4 عمال، بالإضافة إلى تغيير تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وللتغلب على هذه المشكلة تم إعتماد بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإجمالية التي يعمل بها من 5– 99 عامل بإستثناء بيانات المشاريع الميكروية لغايات التحليل القياسي فقط.
2. قلة عدد مشاهدات الدراسة والبالغ عددها 23 مشاهدة نظراً لعدم وجود بيانات ربع سنوية حول عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وللتغلب على هذه المشكلة لغايات التحليل القياسي تم إعتماد بيانات جميع متغيرات الدراسات بشكل ربع سنوي، وتقدير بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإجمالية بإستخدام طريقة يتيحها برنامج الإحصاء EViews.

**4.4 منهج الدراسة:**

إستخدمت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها المنهجين الوصفي والقياسي في تحليل بيانات الدراسة والوصول إلى نتائجها المرجوة، ففي المنهج القياسي تم إجراء الإختبارات التشخيصية اللازمة لإختيار النموذج القياسي المناسب لتحليل البيانات خلال فترة الدراسة الممتدة من (1992–2014). وتتضمن هذه الإختبارات كل من؛ إختبار فيليبس –بيرون ((pp) Phillips–Perron)، وإختبار التكامل المشترك (Co–Integration Test)، وإختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation)، وإختبار عدم التجانس (Hetroscedasticity)، وإختبارات إستقرارية النموذج ( CUSUM for Stability Tests).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 5.4 متغيرات الدراسة:

- **معدل نمو أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME) (المتغير التابع):**

يمثل هذا المتغير معدل النمو في أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكلية العاملة في الإقتصاد الأردني (5-99 عامل)، ويوضح الشكل (4-1) معدل النمو في أعداد هذه المشاريع خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أعلى معدل خلال العام 2004 وبما نسبته 56%، في حين سجل أدنى معدل خلال العام 2003، حيث تراجعت معدلات نمو هذه المشاريع بمقدار 21%، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل نمو هذه المشاريع السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 7.3%.

**الشكل (4-1) معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1992-2014 (%)**

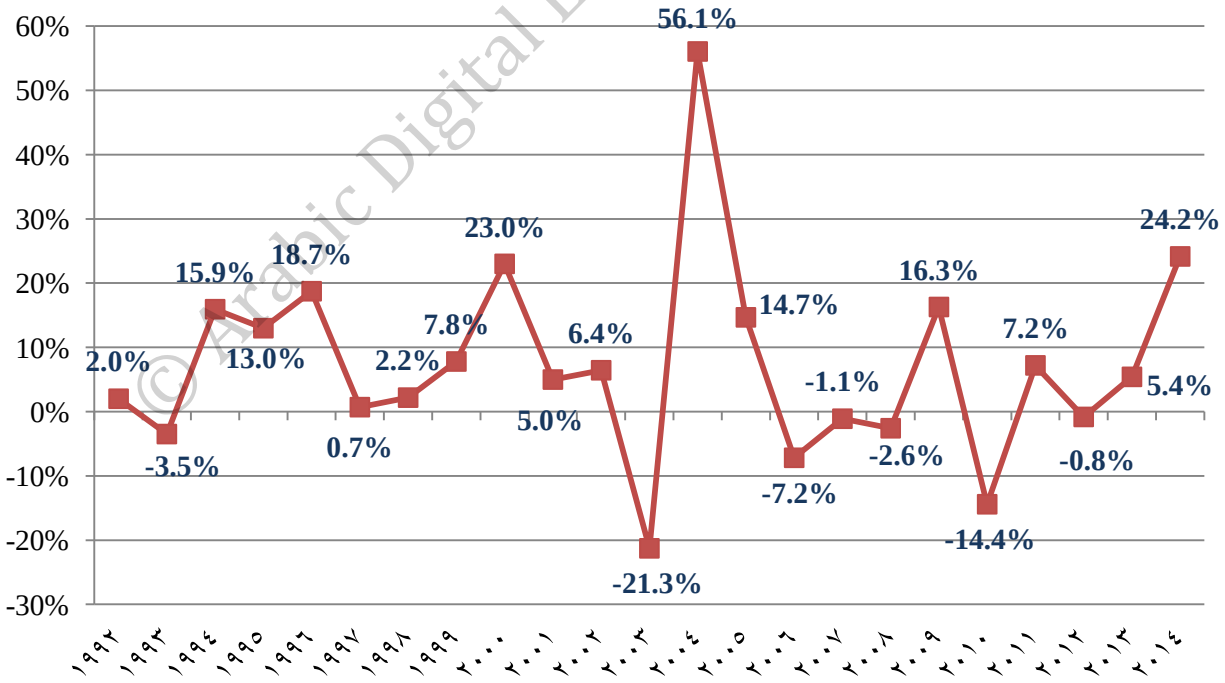


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**وتتمثل المتغيرات المستقلة في كل من:**

- **معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (Y):**

يمثل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حجم الزيادة في الإنتاج النهائي من السلع والخدمات، ما يعبر ضمنياً عن تطور المشاريع الإقتصادية الخاصة والعامة، وبالتالي لا بد أن يؤدي إرتفاعه إلى زيادة معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها مكون من أساسي في الإقتصاديات. ويظهر من خلال الشكل (4-2) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1992-2014 حيث سجلت أعلى المعدلات وبنسبة 14.3% خلال العام 1992، في حين سجل النمو أدنى مستوياته بنسبة 2.1% خلال العام 1996، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 5.2%.

**الشكل (4-2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1992-2014 (%)**

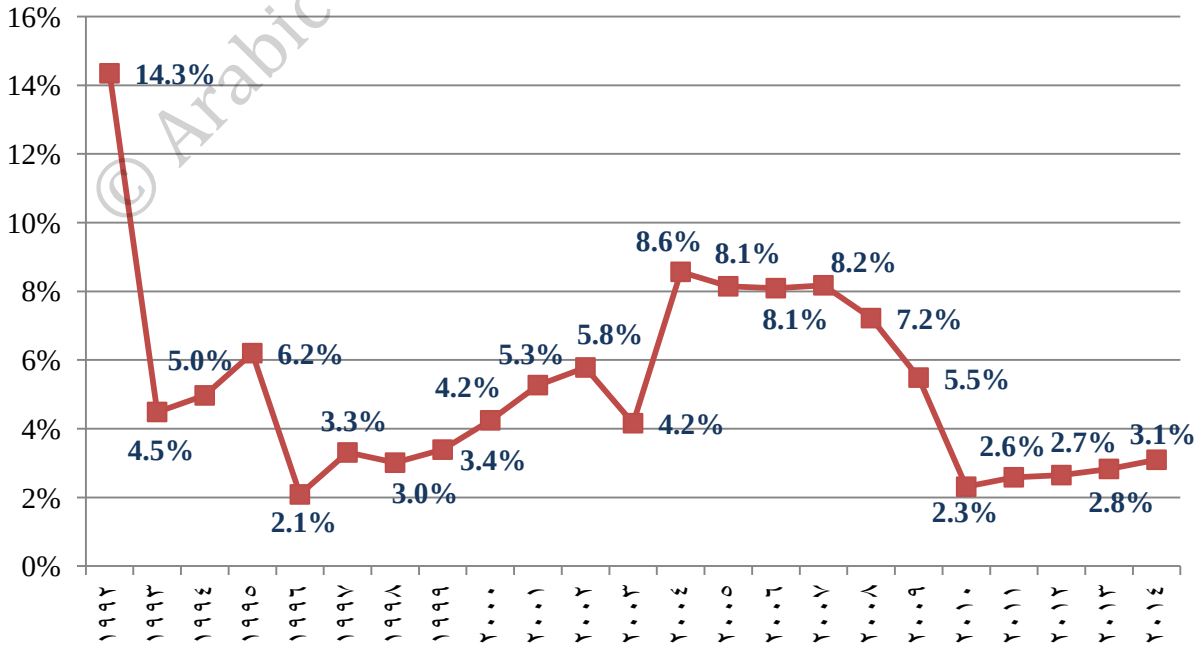


المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك "التضخم" (CPI):**

يعبر معدل التضخم عن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويقاس معدل التضخم في الأردن من خلال رصد التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي تمثل لسلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة في المملكة (818 سلعة وخدمة) بما فيها السلع والخدمات المستوردة من الخارج (البنك المركزي، 2016). حيث أن إرتفاع معدل التضخم لا بد وأن يؤدي إلى رفع تكاليف إنتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي ينعكس على أسعار سلعها والحد من تنافسيتها وبالتالي خفض معدلات نموها. ويوضح الشكل (4-3) معدل التضخم خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أعلى معدل خلال العام 2008 وبما نسبته 14.9%، في حين سجل أدنى معدل خلال العام 2009 وبما نسبته 0.7-%، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 3.8%.

**الشكل (4-3) معدل التضخم خلال الفترة 1992-2014 (%)**

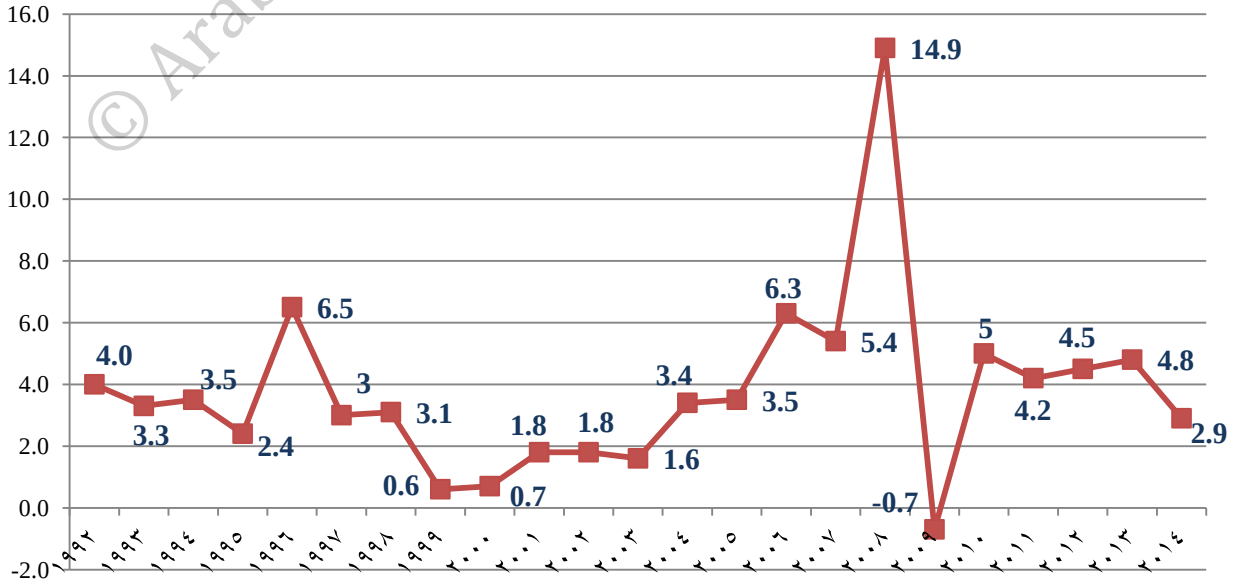


المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معدل النمو في عرض النقد (M2):**

يقيس معدل النمو في عرض النقد درجة السيولة في الاقتصاد، وبالتالي فإن ارتفاعه يمكن أن يغطي جزء من الإحتياجات المالية للمشاريع المختلفة وبالتالي المساهمة في رفع معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي هذه الدراسة تم إستخدام عرض النقد الموسع (M2) والذي يمثل مجموع كل من عرض النقد (M1) مضافاً إليه شبه النقد، ويعادل أيضاً مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي (البنك المركزي، 2016). ويوضح الشكل (4-4) معدل النمو في عرض النقد (M2) خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أعلى معدل خلال العام 2008 وبما نسبته 17.3%، في حين سجل أدنى معدل خلال العام 1996 وبما نسبته 0.3% فقط، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو في عرض النقد السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 9.3%.

**الشكل (4-4) معدل النمو في عرض النقد (M2) خلال الفترة 1992-2014 (%)**

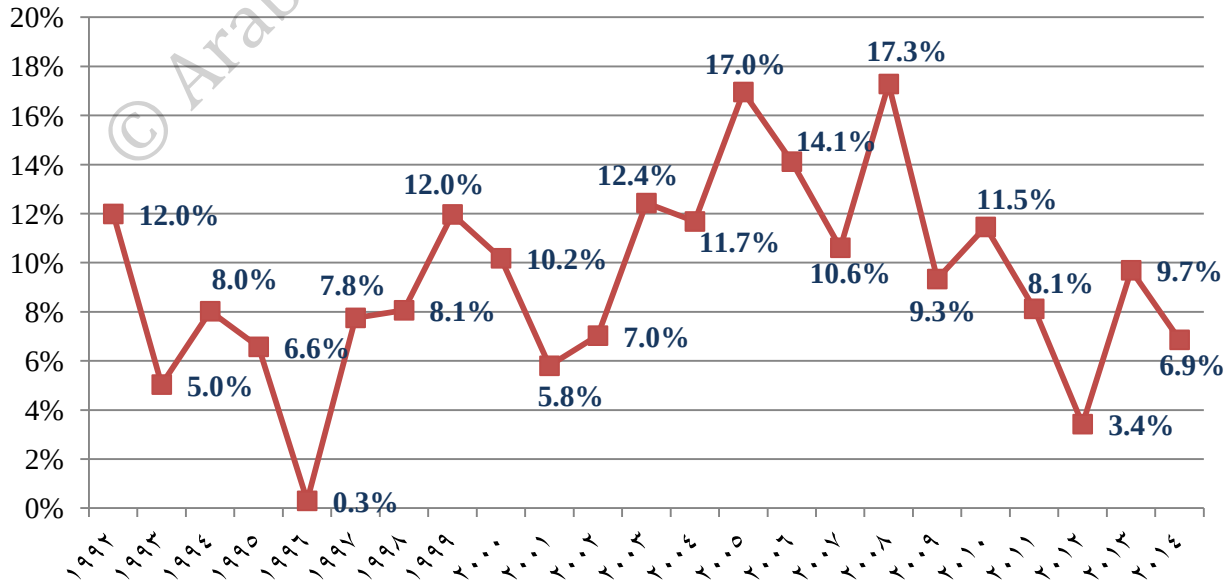


المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معدل البطالة (UN):**

يعبر عن النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يعملون (المتعطلون[17]) إلى إجمالي قوة العمل التي تشمل جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين سواء يعملون فعلا أو يبحثون عن عمل (Gordon, 2012). حيث يؤدي إرتفاع معدلات البطالة في السوق إلى خفض مستويات الإدخار، وبحكم أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز معظمها بالتمويل الذاتي النابع عن المدخرات الشخصية، لا بد وأن يؤدي إلى خفض معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويوضح الشكل (4-5) معدل البطالة خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أعلى معدل خلال العام 1993 وبما نسبته 19.7%، في حين سجل أدنى معدل خلال العام 2014 وبما نسبته 11.9%، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل البطالة السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 14.3%.

**الشكل (4-5) معدل البطالة خلال الفترة 1992-2014 (%)**

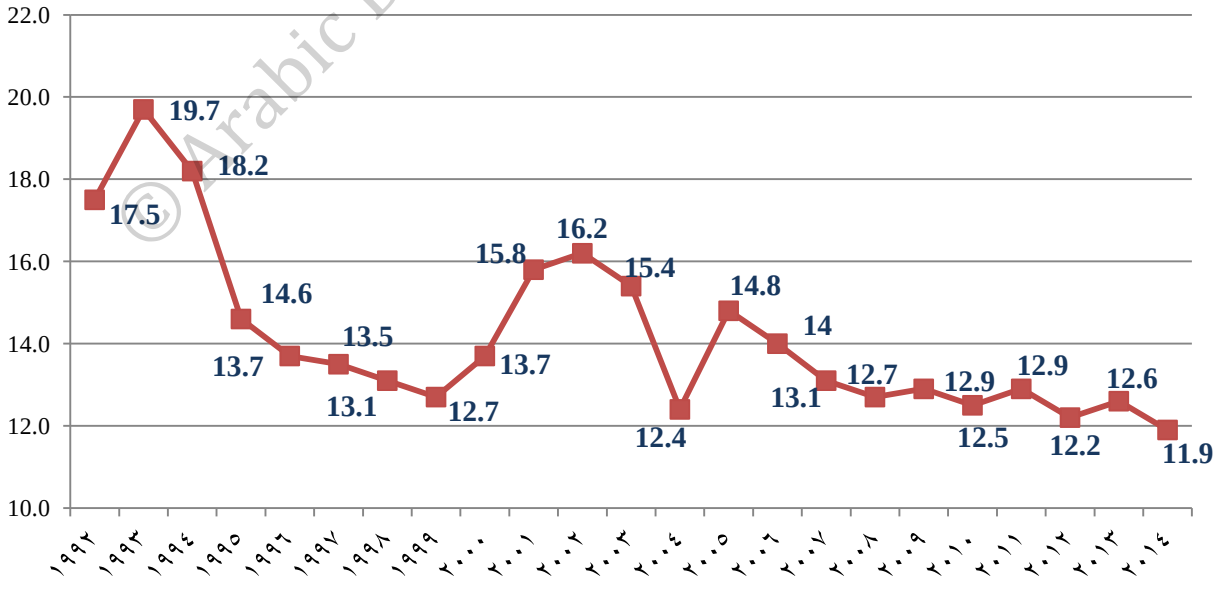


المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة

[17] هو الفرد الذي يكون في سن العمل، والقادر عليه والباحث عنه لكن لا يجده خلال فترة الإسناد الزمني.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **سعر الفائدة (R):**

يعبر سعر الفائدة عن أجرة المال المقترض، وإستخدمت هذه الدراسة أسعار الفائدة الإسمية على التسهيلات الإئتمانية (قروض وسلف)، وذلك لإرتباطها بمعدلات الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تؤدي في حال إرتفاعها إلى إعاقة هذه المشاريع من الحصول على التمويل وبالتالي المساهمة في خفض معدلات نموها. ويوضح الشكل (4-6) معدل أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (قروض وسلف) خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أعلى معدل خلال العام 1998 وبما نسبته 12.9%، في حين سجل أدنى معدل خلال العام 2004 وبما نسبته 7.6%، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر الفائدة السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 9.9%.

**الشكل (4-6) معدل أسعار الفائدة الإسمية على التسهيلات الائتمانية (قروض وسلف) خلال الفترة 1992-2014 (%)**

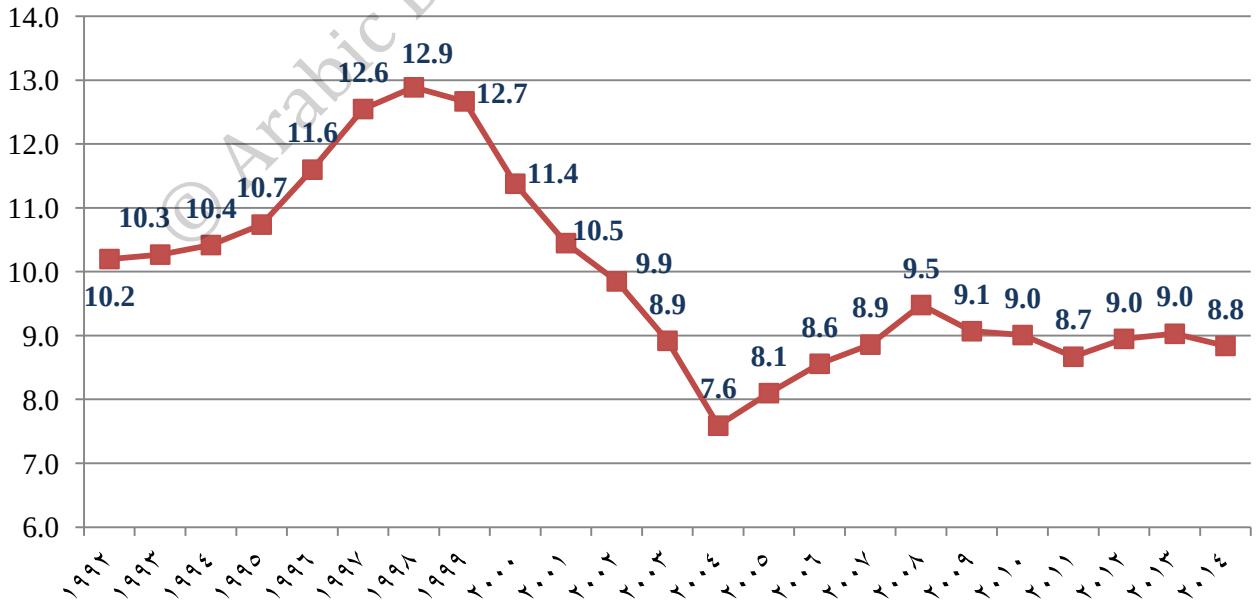


المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **معدل النمو في المستوردات (IM):**

تعبر المستوردات عن السلع التي تقوم الدول بشرائها من مصادر غير محلية (خارج البلد) سواء كانت سلعاً نهائية أو مدخلات إنتاج لبعض الصناعات المحلية، ما يعني بأن معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن يتأثر إيجاباً او سلباً حسب طبيعة هذه المستوردات. ويوضح الشكل (4-7) معدل النمو في حجم المستوردات خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أعلى معدل خلال العام 2004 وبما نسبته 12.9%، في حين سجل أدنى معدل خلال العام 2009 ليسجل نسبة تراجع بمقدار 16%، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل نمو المستوردات السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 11%.

**الشكل (4-7) معدل نمو المستوردات خلال الفترة 1992-2014 (%)**

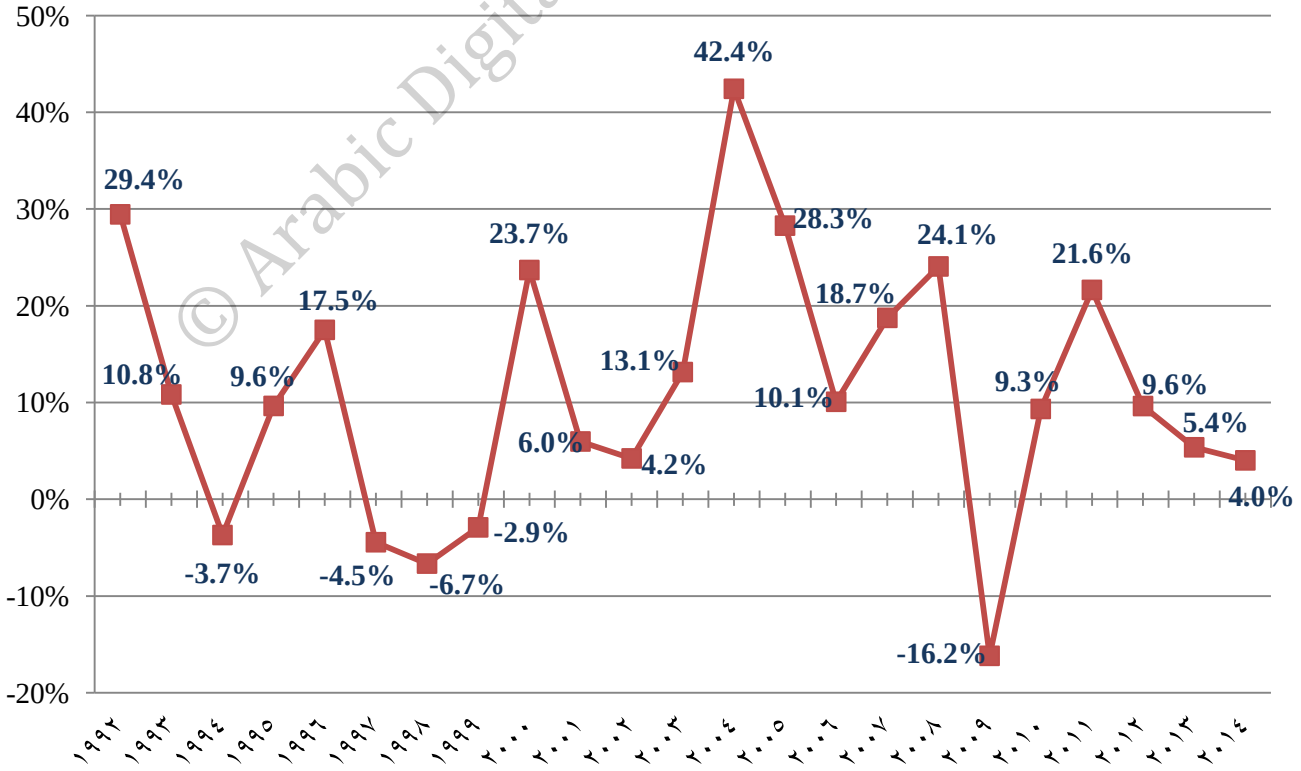


المصدر: البنك المركزي، قاعدة البيانات الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مؤشر الاستقرار السياسي (PS):**

يعبر مفهوم الإستقرار السياسي عن مدى قدرة النظام السياسي على إستثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لإستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، وبالتالي فإن مزيد من الإستقرار السياسي يحفز البيئة الإستثمارية وبيئة الأعمال، وهذا بدوره يسهم في رفع معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم الإعتماد على بيانات مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف الصادر عن مجموعة البنك الدولي بشكل سنوي ضمن إحدى ست مؤشرات عالمية للحوكمة، يتم حسابها وفق عدد من مصادر البيانات والآراء. ويوضح الشكل (4-8) مؤشر الإستقرار السياسي[18] للأردن خلال الفترة من 1992 ولغاية العام 2014 حيث سجل أفضل أداء خلال العامين 1998 و1999 وبمعدل سالب بلغ 0.05، في حين سجل العام 2006 أسوء أداء وبمعدل سالب بلغ 0.77.

**الشكل (4-8) مؤشر الاستقرار السياسي للأردن خلال الفترة 1992-2014**

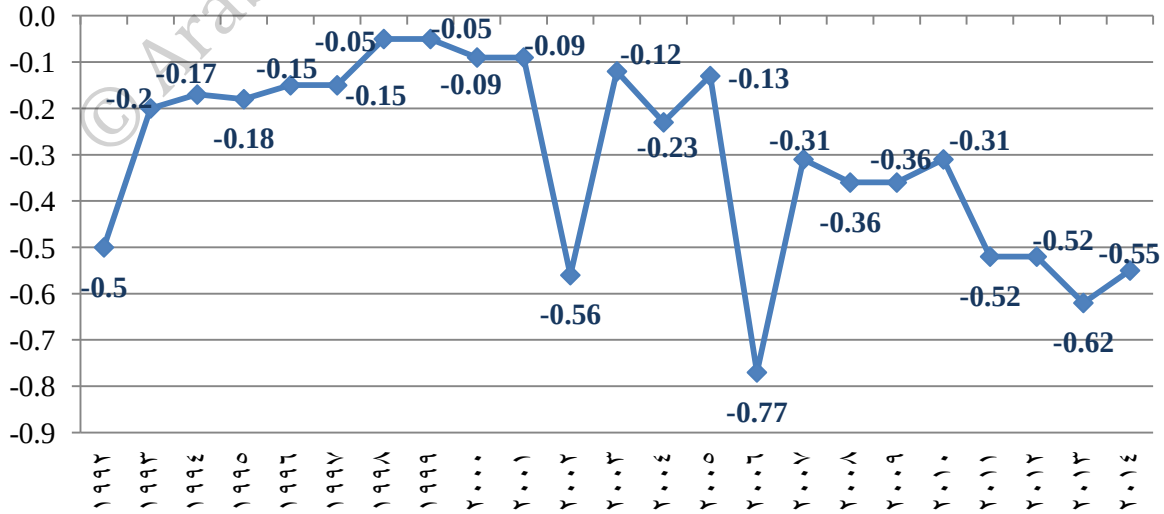


Source: The World Bank Group, the Worldwide Governance Indicators, 2016

[18] يقاس من خلال معدل يتراوح ما بين 2.5 ولغاية -2.5 فكلما إنخفض المؤشر دل على أن أداء الدولة غير مستقر والعكس صحيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 6.4 النموذج القياسي:

استناداً الى بعض الدراسات السابقة على الرغم من قلتها وعدم بحثها تفصيلاً في موضوع الدراسة، والتي من أبرزها دراسة بيكيرس (Bekeris, 2012) ودراسة أبل (Abel, 2012)، تم إستخدام وإعتماد النموذج القياسي التالي، مع تعديل بسيط بما يتناسب والوضع الإقتصادي في الأردن:

$$\mathbf{Log\ (SME) = F\ (Y, M2, UN, CPI, R, IM, PS)}$$

حيث أن:

Log SME: الصيغة اللوغارتيمية لمعدل نمو عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (5-99 عامل)

Y: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

M2: معدل النمو في عرض النقد

UN: معدل البطالة

CPI: معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

R: معدل سعر الفائدة الإسمي الممثل بمتوسط الفائدة على التسهيلات الإئتمانية للقروض والسلف

IM: معدل نمو المستوردات

PS: مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن

ويجدر التنويه هنا إلى أنه تم أخذ الصيغة اللوغارتيمية للمتغير التابع (Log SME) بعد إضافة عدد ثابت مقداره (1) لجميع قيم السلسلة الزمنية بهدف التخلص من القيم السالبة خلالها، علماً بأن مقاييس التشتت (الإنحراف المعياري والتباين) لا تتأثر بالتحويلات الخطية من جمع وطرح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 7.4 الإختبارات التشخيصية:

لغايات التحليل القياسي لابد من إجراء بعض الإختبارات التشخيصية الأولية التي تساعد في إختيار النموذج القياسي المناسب، ومن أهم هذه الإختبارات؛ إختبار جذر الوحدة للسكون، وإختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، بالإضافة إلى إختبار التكامل المشترك.

#### 1.7.4 إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

تكمن أهمية هذا الإختبار في التأكد من سكون السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها، وقد أوضحت الدراسات أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون في المستوى، وذلك لإحتوائها على جذر الوحدة. ويعني وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين السلسلة الزمنية غير ثابتان وأن التباين المشترك يعتمد على فرق الزمن. ويؤدي إفتراض سكون السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً على جذر وحدة في النماذج القياسية إلى الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (F ,t) ولمعامل الانحدار ($R^2$)، بالإضافة إلى وجود إرتباط زائف بين المتغيرات ومشاكل في التحليل والإستدلال القياسي (القدير، 2005).

وتتصف السلسلة الزمنية Yt بأنها ساكنة (Stationary) بحال توافرها على الخصائص التالية:

- وسطها الحسابي ثابت: $E(Yt) = constant\ ,\ \forall t$
- تباينها ثابت: $Var(Yt) = constant\ ,\ \forall t$
- يعتمد تباينها المشترك على فرق الزمن: $Cov(Yt\ ,\ Yt+k) = depends\ on\ k \neq 0$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي أن كـلاً مـن وسـطها وتباينهـا يبقـى ثابـت مـع مـرور الـزمن، فـي حـين أن التبـاين المشترك لأي قيمتين للمتغير Y يعتمد على فرق الزمن لهما (Thomas, 1997).

وللتأكـد مـن سـكون السلاسـل الزمنيـة تـم تطبيـق إختبـار فيلـبس–بيـرون (Phillips–Perron(PP))، حيـث يختبـر الفرضـية العدميـة (H0) المتضـمنة وجـود جـذر الوحـدة أي عدم سكون السلسلة الزمنية وكما يلي:

- **إختبار فيليبس– بيرون ((Phillips–Perron (pp)**

يعـد إختبـار فيليـبس–بيـرون مـن أشـهر الإختبـارات المسـتخدمة لإختبـار سـكون السلاسـل الزمنيـة والتأكـد مـن درجـة تكاملهـا، حيـث قـام فيليـبس–بيـرون بتطـوير إختبـار ديكـي–فـولر الموسع والتي تأخذ معادلة التقدير في هذا الإختبار عدة صيغ على النحو التالي:

- $\Delta Y_t = \boldsymbol{\beta}_0 + \delta Y_{t-1} + \boldsymbol{\beta}_2 t + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta} i \Delta Y_{t-1} + U_t$ **(with intercept and trend)**
- $\Delta Y_t = \boldsymbol{\beta}_0 + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta} i \Delta Y_{t-1} + U_t$ **(with intercept)**
- $\Delta Yt = \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta} i \Delta Y_{t-1} + U$ ***(none)***

ويختلـف إختبـار فيليـبس–بيـرون فـي تقـديره عـن إختبـار ديكـي–فـولر فـي كـل مـن؛ عـدم إحتـواءه علـى قـيم متباطئـة للفـروق، وبطريقـة معالجـة وجـود الإرتبـاط الـذاتي مـن الدرجـة الأعلـى وكـذلك عـدم التجـانس، كمـا يقـوم بعمليـة تصـحيح غيـر معلميـة (non parametric) لــ (t–statistics) للمعلمـة (δ) فـي حالـة تبـاين المتغيـر والإرتبـاط الـذاتي. ويعتمـد إختبـار فيليـبس–بيـرون علـى معنويـة المعلمـة (δ) حيـث يـتم المقارنـة بـين القيمـة المحسـوبة والقيمـة الحرجـة (الجدوليـة). ففـي حـال كانـت قيمـة (t–statistic) المحسـوبة (القيمـة المطلقـة) أكبـر مـن القيمـة الجدوليـة (القيمـة المطلقـة) يـتم رفـض الفرضـية الصـفرية (H0) ونقبـل الفرضـية



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البديلة (H1) الدالة على عدم وجود جذر الوحدة (Unit Root) وبالتالي سكون السلسلة الزمنية (Stationary) عند المستوى I(0)، وفي حال كانت السلسلة غير مستقرة نقوم بإختبار سكون الفرق الأول (First Difference) السلسلة الزمنية، وفي حال كانت غير مستقرة نختبر سكون السلسلة الفرق الثاني، وعلى هذا المنوال نكرر الإختبار للفرق من درجة إلى درجة أعلى.

### 2.7.4 إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

يعمل على تحديد عدد فترات تباطؤ مناسبة للمتغيرات في النموذج القياسي بهدف إلغاء مشكلة الإرتباط الذاتي (Serial Correlation) لحد الخطأ، حيث يوجد العديد من المعايير لإيجاد عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج أبرزها:

- Akaike Information Criterion (AIC)
- Schwarz Information Criterion (SIC)
- Hannan-Quinn Criterion (HQC)
- Likelihood Ratio Test (LR)
- Final Prediction Error Criterion (FPEC)

### 3.7.4 إختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test)

تم تقديمه من قبل إنجل-كرانجر (Engel and Granger, 1987) حيث يعتبر إحدى الأدوات الهامة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية على المدى الطويل، كما يساعد في تحديد مستوى التناغم أو الإتساق بين البيانات غير الساكنة في حال أخذ كل منها على حده ولكنها تكون ساكنة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع (الإستجابة) بدلالة مجموعة من



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيـــرات المســـتقلة (التوضـــيحية). ويعـــد التكامـــل المشـــترك (Co-integration) مرحلـــة متقدمـة مـن نمـوذج تصـحيح الخطـأ ((Error Correction Model (ECM)، حيـث يوجـد عدة طرق لإختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من أبرزها:

- إختبار إنجل وجرينجر (Engle and Granger, 1987) يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر مستقل.
- إختبار جوهانسن (Johansen, 1988) وإختبار جوهانسن وجوسيليوس ( Johansen and Juselius, 1990)، ويستعملان في حالة النماذج متعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

تتطلـب هـذه الإختبـارات أن تكـون المتغيـرات محـل الدراسـة متكاملـة مـن الرتبـة نفسـها، كمـا ينـتج عنهـا نتـائج غيـر دقيقـة إذا كـان حجـم عينـة الدراسـة (عـدد المشـاهدات) صـغيراً، ونتيجـة لهـذه المشـاكل يسـتخدم غالبـاً طريقـة الإنحـدار الـذاتي لفتـرات الإبطـاء الموزعـة (ARDL) مـن خـلال إسـتخدام إختبـار الحـدود (Bounds Test Approach) المقـدم مـن قبل بيسيران وآخرون (Pesaran et al., 2001).

وتتميـز طريقـة ((Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) بقدرتها علـى تقـدير المرّكبـات قصـيرة الأمـد وطويلـة الأمـد بـنفس الوقـت، كمـا أنهـا تسـاعد علـى الـتخلص مـن المشـكلات المتعلقـة بحـذف المتغيـرات ومشـكلات الإرتبـاط الـذاتي، بالإضـافة إلـى إمكانيـة تطبيقهـا فيمـا إذا كانـت المتغيـرات مسـتقرة عنـد المسـتوى I(0)، أو مسـتقرة عنـد الفـرق الأول I(1)، أو خلـيط بينهمـا. كمـا تتميـز بإمكانيـة تطبيقهـا إذا كـان حجـم العينـة (عـدد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاهدات) صغيراً (Hoque & Yusop, 2010). وعادة ما يتم إستخدام طريقة (ARDL) حسب المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى**

يتم إختبار التكامل المشترك لكل متغيرات النموذج في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ((UECM) Unrestricted Error Correction Model) الذي قدمه (Baranzini et al., 2013) بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{\alpha}_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \boldsymbol{\gamma}_j \Delta X_{t-1} + \boldsymbol{\theta}_1 Y_{t-1} + \boldsymbol{\theta}_2 X_{t-1} + U_t$$

حيث:

$Y_t$: المتغير التابع

($X_t$): المتغير المستقل

($\mu$, $\boldsymbol{\alpha}_i$ , $\boldsymbol{\gamma}_j$,$\boldsymbol{\theta}i$): معلمات النموذج

($\Delta$): الفرق الأول للمتغيرات

(m,n): فترات الإبطاء للفرق الأول للمتغيرات

($U_t$): حد الخطأ العشوائي

وتكون الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، متمثلة على النحو التالي:

H0: $\boldsymbol{\theta}1 = \boldsymbol{\theta}2 = 0$, (null hypothesis ≡ no co-integration among variables)

بينما تكون الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، متمثلة على النحو التالي:

H1: $\boldsymbol{\theta}1 \neq \boldsymbol{\theta}2 \neq 0$, (alternative hypothesis ≡ variables are co-integrated)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولإختبار هاتين الفرضيتين يتم إستخدام إختبار (Wald Test) حيث يتم من خلاله مقارنة قيمة (F-statistic) المحسوبة لمعلمات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة (F-statistic) الحرجة (الجدولية) المقدمة من قبل بيسران وأخرون ( Pesaran et al., 2001).

ونظراً لأن قيمة (F-Test) لها توزيع غير معياري فإنه يوجد قيمتان حرجتان؛ قيمة الحد الادنى (LCB) التي تفرض أن كل المتغيرات مستقرة عند مستواها I(0)، وقيمة الحد الأعلى (UCB) التي تفرض أن كل المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول لقيمها I(1).

وبالتالي يكون القرار على النحو التالي:

- إذا كانت قيمة (F-statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى (UCB) لقيمة (F) الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).
- إذا كانت قيمة (F-statistic) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى (LCB) لقيمة (F) الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).
- إذا كانت قيم (F-statistic) تقع بين الحد الأدنى (LCB) والحد الأعلى (UCB) لقيمة (F) الجدولية، فإننا لا نملك القدرة على إتخاذ قرار بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات أو عدمه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المرحلة الثانية**

في حالة وجود تكامل مشترك ننتقل لتقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{q} \gamma_j X_{t-1} + U_t$$

حيث:

**($Y_t$):** المتغير التابع

**($X_t$)** : المتغير المستقل

**($\mu, \alpha_i, \gamma j$):** معلمات النموذج

**(p,q):** فترات الإبطاء للفرق الأول للمتغيرات

**($U_t$)** : حد الخطأ العشوائي

ويتم الحصول على مرونات طويلة الأجل للمتغيرات عن طريق العلاقة التالية:

$$\xi xi = (\sum_{i=1}^{p} \alpha_i) / (1 - \sum_{j=1}^{q} \gamma_j)$$

حيث تمثل $\xi xi$ المرونة طويلة الأجل للمتغير $X_i$

- **المرحلة الثالثة**

تعنى في الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج من خلال إستخدام البواقي المقدرة لفترة إبطاء واحدة المتحصل عليها من العلاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \gamma_j X_{t-1} + \beta ECT_{t-1} + U_t$$

حيث تمثل (ECT) حد تصحيح الخطأ ويتم تعريفه كالتالي:

$$ECT_t = Yt\text{-}1 + \beta 0 + \gamma_1 X_{t-1} + U_t$$

© Arabic Digital Library Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 4.7.4 إختبار كوزم للإستقرارية (CUSUM for Stability Tests)

عند تقدير النماذج القياسية تدعو الحاجة لإستقصاء فيما إذا كانت هذه النماذج تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن أم لا، ولذلك يعد إختبار كوزم (CUSUM) للاستقرارية من أكثر الإختبارات شيوعاً في هذا المجال.

تظهر نتائج هذا الإختبار على شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر بواسطة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL) وفي مجال الثقة، بهدف إختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات النموذج غير مستقرة. ففي حال كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة نرفض الفرضية العدمية عند نسبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة وبالتالي إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة (Brown et al., 1975).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 8.4 نتائج التحليل القياسي

بعد إجراء الإختبارات التشخيصية اللازمة، تم تحليل النموذج بإستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews9).

### 1.8.4 نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (PP):

تم إستخدام إختبار فيلبس-بيرون (PP) من أجل إختبار مدى سكون متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (1992-2014)، حيث جاءت نتائج هذا الإختبار على النحو التالي:

**جدول (4-1) نتائج إختبار فيليبس- بيرون (PP)**

| المتغير | قيمة t المحسوبة | القيم الجدولية عند مستويات المعنوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | %1 | %5 | %10 | |
| Log(SME) | -3.614699 | -4.602040 | -3.459950 | -3.156109 | المستوى |
| | -4.388263 | -4.063233 | -3.460516 | -3.156439 | الفرق الاول |
| Y | -5.0404022 | -4.065702 | -3.461686 | -3.157121 | المستوى |
| | -16.10403 | -4.066981 | -3.462292 | -3.157475 | الفرق الاول |
| M2 | -3.882405 | -4.062040 | -3.459950 | -3.156109 | المستوى |
| | -9.826527 | -4.063233 | -3.460516 | -3.136439 | الفرق الاول |
| UN | -3.566261 | -4.062040 | -3.459950 | -3.156109 | المستوى |
| | -17.50324 | -4.063233 | -3.460516 | -3.156439 | الفرق الاول |
| CPI | -3.860508 | -4.062040 | -3.459950 | -3.156109 | المستوى |
| | -8.676037 | -4.63233 | -3.460516 | -3.156439 | الفرق الاول |
| R | -1.716333 | -4.062040 | -3.459950 | -3.156109 | المستوى |
| | -9.6885770 | 4.063233 | -3.460516 | -3.156439 | الفرق الاول |
| IM | -5.398311 | -4.062040 | -3.459950 | -3.156109 | المستوى |
| | -9.974860 | -4.063233 | -3.460516 | -3.156439 | الفرق الاول |
| PS | -3.71206 | -4.065702 | -3.461686 | -3.15712 | المستوى |
| | -4.195347 | -4.066981 | -3.462292 | -3.157475 | الفرق الاول |

المصدر: إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج إختبار فيليبس- بيرون (PP) الظاهرة في الجدول (4-1) إلى أن السلسلة الزمنية للمتغير التابع (LogSME) ساكنة عند المستوى وعند مستوى معنوية 5%، في حين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات التالية؛ Y، وIM ساكنة عند المستوى وعند مستوى معنوية 1%، والسلاسل الزمنية للمتغيرات التالية؛ UN، وM2، وCPI، وPS، ساكنة عند المستوى وعند مستوى معنوية 5%. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن السلسلة الزمنية للمتغير R ساكنة عند أخذ الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%.

حيث أن قيم فيليبس- بيرون المحسوبة بالقيمة المطلقة أصبحت أكبر من القيمة الجدولية في قيمتها المطلقة عند مستوى المعنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H0) بوجود جذر الوحدة عند المستوى لكل من السلاسل الزمنية التالية؛ LogSME، وUN، وPS، وM2، وCPI، وY، وIM أي أن هذه السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى I(0)، أما السلسلة الزمنية للمتغير R فهي ساكنة عند أخذ الفرق الاول I(1).

### 2.8.4 نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

بعد إجراء الإختبارات اللازمة لإختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني تبين أن عدد هذه الفترات بلغ سبع فترات، وذلك كما يظهر في الجدول (4-2) حيث تم إعتماد هذا العدد في الإختبارات القياسية اللاحقة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (4-2) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ**
**LogSME, Y, UN, R, PS, M2, IM, CPI**

| Lag | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|
| 0 | NA | 1.93e-11 | -1.966967 | -1.727023 | -1.870838 |
| 1 | 764.7529 | 1.77e-15 | -11.27176 | -9.112259 | -10.40659 |
| 2 | 333.9587 | 4.30e-17 | -15.03793 | -10.95888 | -13.40374 |
| 3 | 217.8926 | 4.35e-18 | -17.45273 | -11.45413* | -15.04951 |
| 4 | 101.4538 | 3.13e-18 | -18.03799 | -10.11984 | -14.86574 |
| 5 | 107.2382 | 1.49e-18 | -19.23980 | -9.402090 | -15.29851 |
| 6 | 92.35936 | 7.62e-19 | -20.69819 | -8.940929 | -15.98787 |
| 7 | 126.4512* | 4.72e-20* | -24.82572* | -11.14891 | -19.34637* |

المصدر: إعداد الباحث

* عدد فترات التباطؤ المستخدم في النموذج

حيث:

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

AIC: Akaike information criterion

FPE: Final prediction error

HQ: Hannan-Quinn information criterion

SC: Schwarz information criterion

### 3.8.4 نتائج إختبار التكامل المشترك (Co-integration Test):

تـم إجـراء إختبـار التكامـل المشـترك فـي هـذه الدراسـة بنـاءً علـى تقـدير إنحـدار المتغيـرات المستقلة الممثلة للإقتصاد الكلي (Y, UN, R, PS, M2, IM, CPI) على المتغير التابع logSME.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 1.3.8.4 إختبار الحدود (Bound-Test):

بما أن السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات التالية؛ logSME، وY، وUN، وM2، وIM، وCPI وPS ساكنة عند مستواها I(0)، بينما السلسلة الزمنية للمتغير R أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول I(1)، أي أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) و I(1) ما يدل على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، ولمعرفة فيما إذا كان هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات تم إستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال إستخدام إختبار الحدود ( Bounds Testing Approach) المقترح من قبل (Pesaran et al., 2001).

تشير نتائج إختبار الحدود المبينة في الجدول (4-3) إلى أن متغيرات الدراسة تمتلك علاقة طويلة الأجل حيث أن قيم (F-Statistic) المحسوبة أعلى من القيمة العليا للحد الحرج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، بإستثناء متغيري معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل مع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن قيمة (F-Statistic) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا عند مستوى معنوية (1%).

وبما أن المتغير logSME يعتبر متغير تابع وهو النموذج الرئيسي في هذه الدراسة، فإنه يمكن القول بأنه بشكل عام يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج المستخدم في الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول (4-3) نتائج إختبار الحدود**

| Models | F-statistics | Bound Critical Value (k=7) | | | | | | Decisions |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1% | | 5% | | 10% | | |
| | | I(0) | I(1) | I(0) | I(1) | I(0) | I(1) | |
| **logSME Y UN R PS M2 IM CPI** | **4.635974** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **Co integration** |
| **Y logSME UN R PS M2 IM CPI** | **1.917660** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **No integration** |
| **UN logSME Y R PS M2 IM CPI** | **6.811010** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **Co integration** |
| **R logSME Y UN PS M2 IM CPI** | **1.256639** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **No integration** |
| **PS logSME Y UN R M2 IM CPI** | **4.809241** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **Co integration** |
| **M2 logSME Y UN R PS IM CPI** | **3.750322** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **Co integration** |
| **IM logSME Y UN R PS M2 CPI** | **4.930893** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **Co integration** |
| **CPI logSME Y UN R PS M2 IM** | **12.13854** | 2.96 | 4.26 | 2.32 | 3.5 | 2.03 | 3.13 | **Co integration** |

المصدر: إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

### 2.3.8.4 تقدير المرونات في المدى الطويل:

أظهرت المتغيرات تكاملاً مشتركاً، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة بإتجاه المتغير التابع المستخدم في النموذج log(SME)، حيث تم تقدير المرونات في المدى الطويل بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والتي جاءت نتائجها كما هي موضحة في الجدول رقم (4-4) وعلى النحو التالي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول (4-4) نتائج المرونات في المدى الطويل**

Dependent Variable: LOGSME

Selected Model: ARDL (5, 7, 6, 6, 7, 7, 7, 6), Akaike info criterion (AIC)

Included observations: 79

| Variables | Co-Efficient | Std-Error | t-Statistic | Prob |
|---|---|---|---|---|
| Y | 3.720552 | 1.888789 | 1.969807 | 0.0629 |
| UN | 0.012452 | 0.012687 | 0.981432 | 0.3381 |
| R | 0.064993 | 0.029493 | 2.203656 | 0.0394 |
| PS | -1.014630 | 0.445489 | -2.277564 | 0.0339 |
| M2 | -1.412170 | 0.732526 | -1.927809 | 0.0682 |
| IM | -0.070447 | 0.266817 | -0.264029 | 0.7945 |
| CPI | -0.021387 | 0.012142 | -1.761348 | 0.0935 |
| C | -1.039355 | 0.520035 | -1.998626 | 0.0594 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.998786 | Mean Dependent var | 0.027137 |
| Adjusted R-squared | 0.995264 | S.D dependent Var | 0.056126 |
| S.E of regression | 0.003863 | Akaike Info Criterion | -8.155046 |
| Sum Squared Resid | 0.000298 | Schwarz Criterion | -6.385458 |
| Log Likelihood | 381.1243 | Hannan-Quinn Criterion | -7.446095 |
| F-statistics | 283.6154 | Durbin-Watson stat | 2.593928 |
| Prob(F-statistic) | 0 | | |

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال الجدول رقم (4-4) المعاملات المقدرة للمتغيرات التابعة والمقطع في المدى الطويل، بإعتبار معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة متغيراً تابعاً، وبإستخدام معيار (AIC) لتحديد فترات التباطؤ، فإن نموذج ARDL الأمثل الذي تم إختياره عن طريق برمجية Eviews-9 هو (ARDL (5, 7, 6, 6, 7, 7, 7, 6)، حيث يتبين بأن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات يمكن صياغتها على النحو التالي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$LOG\ (SME) = -1.04 + 3.7\ Y + 0.01\ UN + 0.06\ R - 1.01\ PS - 1.4\ M2 - 0.07\ IM - 0.02\ CPI$$

حيث أظهرت النتائج إرتفاع قيمة معامل تحديد الإنحدار ($R^2$) البالغة نحو 0.9987، أي أن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة يفسر حوالي 99.87% من التغير الحاصل في معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر النتائج بأن معاملات المتغيرات المفسرة مقبولة إحصائياً، بإستثناء معاملات متغيري معدل البطالة (UN) ومعدل نمو المستوردات (IM).

بما أن النموذج إعتمد على مّعدلات النمو للمتغيرات المفسرة، فإن المعاملات المقدرة تمثل المرونات طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

وقد أظهرت النتائج بأن العلاقة بين المتغير المستقل (Y) والممثل لنمو الناتج المحلي الحقيقي والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة موجبة، حيث أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (3.7%)، وهذا يتفق مع نتائج دراسة أبل (Abel, 2012).

كما أظهرت النتائج بأن العلاقة بين كل من معدل البطالة (UN)[19] ومعدل نمو المستوردات (IM) مع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة((LOG(SME) علاقة غير مقبولة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن الجزم بإتجاه وقوة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات.

[19] هذا يتفق مع نتائج دراسة ثومسون وستان (Thompson & Stan, 2010).



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأظهرت النتائج أيضاً بأن العلاقة بين المتغير المستقل سعر الفائدة (R) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة موجبة، حيث أن زيادة معدل أسعار الفائدة على التسهيلات الإئتمانية للقروض والسلف بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى إرتفاع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (0.06%)، وهذا ما يتعارض مع فرضيات الدراسة حيث يمكن أن يعزى ذلك إلى نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية منخفضة جداّ حيث بلغت ما نسبته 7.3% فقط خلال العام 2015، بالإضافة إلى إعتماد الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي وليس التمويل المصرفي.

وتبين بأن العلاقة بين المتغير المستقل الإستقرار السياسي (PS) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة موجبة رغم إشارتها السالبة نظراً لكون مؤشر الإستقرار السياسي للأردن أقل من صفر، حيث أن زيادة مؤشر الإستقرار السياسي بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى إرتفاع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (1.01%) وهذا ما يتوافق مع فرضية الدراسة، كما وتدل قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرين بأن الإستقرار السياسي عامل مهم لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لكون إحدى أهم مرتكزات بيئة الأعمال الملائمة تكمن في مدى تحسُن البيئة السياسية وإستقرارها داخل البلد وبالتالي إنعكاسها على إقامة وتأسيس المشاريع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أظهرت النتائج بأن العلاقة بين المتغير المستقل معدل نمو عرض النقد الموسع (M2) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة سالبة، حيث أن زيادة معدل نمو عرض النقد الموسع بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (1.4%). وهي نتيجة لا تتوافق مع النظريات والأدبيات الإقتصادية الرامية إلى أن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى إرتفاع حجم التسهيلات الإئتمانية وإنخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تنعكس على المزيد من التسهيلات للمشاريع المختلفة وإقامتها. ولكن عند النظر إلى حالة الأردن نجد بأنها نتيجة منطقية، حيث أشرنا في الفصل الثالث إلى أن نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد إنخفضت من ما نسبته 10.9% من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية خلال العام 2008 لتصل إلى ما نسبته 7.3% فقط خلال العام 2015، على الرغم من إرتفاع حجم التسهيلات الإئتمانية خلال نفس الفترة. وبالتالي يدلل على أنه وبالرغم من إرتفاع حجم التسهيلات الإئتمانية الإجمالية إلا أن البنوك التجارية ما زالت متحفظة على منح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التسهيلات الإئتمانية اللازمة لنموها وإنشائها لأسباب تحدثنا عنها سابقاً.

كما تبين بأن العلاقة بين المتغير المستقل معدل التضخم (CPI) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة سالبة، حيث أن زيادة معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (0.02%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 3.3.8.4 تقدير المرونات في المدى القصير:

**الجداول (4–5) نتائج المرونات في المدى القصير**

LOG (SME) = – 1.04 + 3.7 Y + 0.01 UN + 0.06 R – 1.01 PS – 1.4 M2 – 0.07 IM – 0.02 CPI

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LOGSME(-1)) | 1.722423 | 0.192365 | 8.953937 | 0.0000 |
| D(LOGSME(-2)) | -1.433025 | 0.363458 | -3.942753 | 0.0008 |
| D(LOGSME(-3)) | 0.629911 | 0.354903 | 1.774881 | 0.0911 |
| D(LOGSME(-4)) | -0.165850 | 0.213624 | -0.776364 | 0.4466 |
| D(Y) | 0.109851 | 0.048211 | 2.278561 | 0.0338 |
| D(Y(-1)) | -0.027017 | 0.043283 | -0.624185 | 0.5396 |
| D(Y(-2)) | -0.011801 | 0.048514 | -0.243256 | 0.8103 |
| D(Y(-3)) | 0.038669 | 0.043110 | 0.896978 | 0.3804 |
| D(Y(-4)) | 0.013767 | 0.049542 | 0.277875 | 0.7840 |
| D(Y(-5)) | -0.051566 | 0.052065 | -0.990409 | 0.3338 |
| D(Y(-6)) | -0.107149 | 0.044727 | -2.395598 | 0.0265 |
| D(UN) | -0.000002 | 0.001049 | -0.001907 | 0.9985 |
| D(UN(-1)) | 0.001528 | 0.001174 | 1.301661 | 0.2078 |
| D(UN(-2)) | 0.000565 | 0.000660 | 0.855705 | 0.4023 |
| D(UN(-3)) | 0.000651 | 0.001070 | 0.608307 | 0.5498 |
| D(UN(-4)) | 0.000863 | 0.000989 | 0.872874 | 0.3931 |
| D(UN(-5)) | -0.003113 | 0.001209 | -2.575183 | 0.0181 |
| D(R) | 0.000648 | 0.003868 | 0.167580 | 0.8686 |
| D(R(-1)) | -0.007925 | 0.004430 | -1.788820 | 0.0888 |
| D(R(-2)) | -0.003690 | 0.003919 | -0.941563 | 0.3577 |
| D(R(-3)) | 0.010097 | 0.004449 | 2.269336 | 0.0345 |
| D(R(-4)) | 0.002739 | 0.004036 | 0.678482 | 0.5052 |
| D(R(-5)) | -0.007017 | 0.003423 | -2.049929 | 0.0537 |
| D(PS) | -0.119170 | 0.233719 | -0.509885 | 0.6157 |
| D(PS(-1)) | -0.001689 | 0.921638 | -0.001833 | 0.9986 |
| D(PS(-2)) | 0.411447 | 0.681176 | 0.604025 | 0.5526 |
| D(PS(-3)) | -0.835006 | 0.559041 | -1.493640 | 0.1509 |
| D(PS(-4)) | 1.163068 | 0.736679 | 1.578799 | 0.1301 |
| D(PS(-5)) | -0.971190 | 0.689808 | -1.407914 | 0.1745 |
| D(PS(-6)) | 0.388775 | 0.261189 | 1.488482 | 0.1522 |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| D(M2) | -0.003174 | 0.045699 | -0.069447 | 0.9453 |
| D(M2(-1)) | 0.009019 | 0.043739 | 0.206197 | 0.8387 |
| D(M2(-2)) | -0.035654 | 0.052370 | -0.680808 | 0.5038 |
| D(M2(-3)) | 0.058505 | 0.053943 | 1.084567 | 0.2910 |
| D(M2(-4)) | -0.127753 | 0.057971 | -2.203734 | 0.0394 |
| D(M2(-5)) | 0.180436 | 0.066983 | 2.693772 | 0.0140 |
| D(M2(-6)) | 0.054134 | 0.050192 | 1.078545 | 0.2936 |
| D(IM) | 0.003493 | 0.009868 | 0.353981 | 0.7271 |
| D(IM(-1)) | -0.020434 | 0.012124 | -1.685445 | 0.1074 |
| D(IM(-2)) | 0.015401 | 0.010362 | 1.486290 | 0.1528 |
| D(IM(-3)) | -0.013379 | 0.011140 | -1.200978 | 0.2438 |
| D(IM(-4)) | -0.020004 | 0.009416 | -2.124428 | 0.0463 |
| D(IM(-5)) | 0.026783 | 0.010637 | 2.517942 | 0.0204 |
| D(IM(-6)) | 0.012322 | 0.010456 | 1.178438 | 0.2525 |
| D(CPI) | -0.001251 | 0.000782 | -1.599742 | 0.1253 |
| D(CPI(-1)) | -0.001417 | 0.000635 | -2.232259 | 0.0372 |
| D(CPI(-2)) | 0.000344 | 0.000645 | 0.533350 | 0.5997 |
| D(CPI(-3)) | 0.002742 | 0.000703 | 3.899763 | 0.0009 |
| D(CPI(-4)) | -0.000908 | 0.000735 | -1.235953 | 0.2308 |
| D(CPI(-5)) | -0.001496 | 0.000636 | -2.353412 | 0.0289 |
| **CointEq(-1)** | **-0.090612** | **0.039613** | **-2.287448** | **0.0332** |

المصدر: إعداد الباحث

تظهر النتائج في الجدول (4-5) المعاملات المقدرة للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع في المدى القصير، حيث يعد معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) أهم معامل في نتائج معاملات المدى القصير في نموذج (ARDL). حيث تظهر النتائج لمعامل حد تصحيح الخطأ بأن قيمته سالبة (0.09) وذات معنوية (0.033)، وهذا يدل على أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، أي أنه يوجد علاقة توازنية في المدى القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعبّر القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ عن نسبة الإختلال في التوازن في الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة بعد حدوث صدمة تتعرض لها المتغيرات المفسرة وتؤثر على المتغير التابع. وتشير النتائج أيضاً إلى أن (9%) من الإختلالات الحاصلة في المتغيرات المفسرة المؤثرة في معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتم تصحيحها عبر الفترة الزمنية اللاحقة.

### 4.8.4 نتائج إختبار كوزوم للإستقرارية (CUSUM Tests)

بعد إجراء إختبار (Cusum Tests) من أجل إختبار إستقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (1992-2014)، يتضح من الشكل رقم (4-9) بأن قيم حد الخطأ تقع داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5%. وهذا يعني أن المقّدرات مستقرة خلال الفترة الزمنية المستخدمة في الدراسة وبالتالي يمكن التعامل مع كامل الفترة الزمنية كفترة زمنية واحدة دون الحاجة إلى تجزئتها إلى فترات زمنية أقصر.

**الشكل (4-9) Cusum stability test**

(LOG(SME), Y, UN, R, PS, M2, IM, CPI)

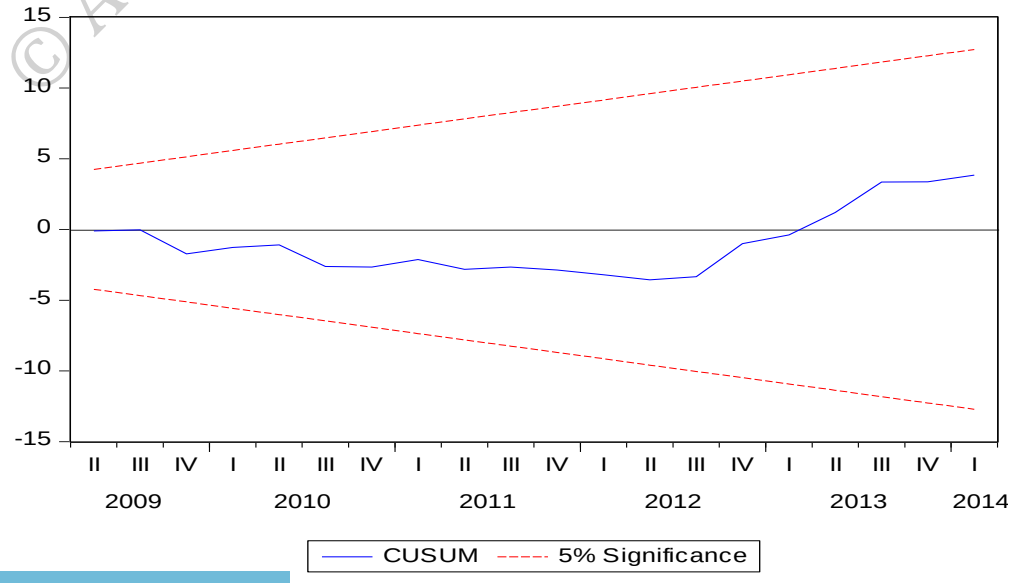


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 5.8.4 الإختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests)

للتأكد من كفاءة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الإختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) المبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (4-6) نتائج الإختبارات التشخيصية**

| Equation | Test | Test Statistics | Prob |
|---|---|---|---|
| LOGSME = F (Y, M2, UN, CPI, R, IM, PI) | Serial correlation test | F=1.932134 | Prob. F(2,17)=0.1753 |
| LOGSME = F (Y, M2, UN, CPI, R, IM, PI) | Heteroscedasticity test | F=0.601807 | Prob.F(58,2)= 0.7171 |

المصدر: إعداد الباحث

بعد إجراء الإختبارات التشخيصية للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة، أشارت النتائج الظاهرة في الجدول (4-6) إلى خلو النموذج من مشكلة الإرتباط المتسلسل بين الأخطاء العشوائية حيث إن إحتمالية (F-statistics) والبالغ قيمتها (0.17) أكبر من 5% وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية H0 القائلة بعدم وجود إرتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية.

كما أظهرت النتائج أيضاً إلى خلو النموذج من مشكلة ثبات تباين حد الخطأ حيث أن إحتمالية (F-Statistics) لإختبار ثبات تباين حد الخطأ والبالغ قيمتها (0.71) أكبر من 5% وعليه يمكن قبول الفرضية الصفرية H0 القائلة بثبات حد الخطأ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الخامس

## النتائج والتوصيات

### 1.5 النتائج:

إستناداً إلى نتائج التحليلين الوصفي والتطبيقي لإستقصاء أثر بعض العوامل الاقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (1992-2014)، تتلخص أبرز النتائج في ما يلي:

1. شكلت المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة حوالي 99.4% من إجمالي الأنشطة الإقتصادية العاملة في الأردن، حيث شكلت المشاريع الميكروية ما يقارب 85.8% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، تليها المشاريع الصغيرة لتشكل ما يقارب 11.8%، والمشاريع المتوسطة ما يقارب 1.8%.
2. شغلت المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حوالي 514 ألف عامل وعاملة مشكلين بذلك ما يقارب 47% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية من القطاعين العام والخاص، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي 68% من اجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص فقط.
3. تظهر أهمية المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة على صعيد تقليل التفاوت التنموي بين المناطق وتقليل الفقر، من خلال التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقتصادية حيث يتركز ما يقارب 78% من إجمالي المشاريع الاقتصادية كبيرة الحجم في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محافظة العاصمة، في حين أن المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة ينتشر أكثر من 55% منها خارج محافظة العاصمة.

4. بلغ إجمالي عدد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة العاملة في الأردن خلال العام 2014 ما يقارب 157.2 ألف مشروع، مقارنةً مع ما يقارب 117.8 ألف مشروع خلال العام 2000، مسجلةً بذلك معدل نمو بسنوي حوالي 2.2%.
5. بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة حوالي 7.3%، في حين جاء متوسط معدل النمو السنوي لمتغيرات الدراسة على النحو التالي؛ نمو الناتج المحلي السنوي بمتوسط 5.2%، ومعدل التضخم بمتوسط 3.8%، ونمو عرض النقد بمتوسط 9.3%، ومعدل البطالة بمتوسط 14.3%، وسعر الفائدة بمتوسط 9.9%، ونمو المستوردات بمتوسط 11%.
6. أظهرت نتائج التحليل القياسي بأن جميع معاملات المتغيرات المفسرة مقبولة إحصائياً، بإستثناء معاملات متغيري معدل البطالة (UN) ومعدل نمو المستوردات (IM).
7. بناءً على نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل بإستخدام نموذج (ARDL) لإستقصاء أثر المتغيرات الإقتصادية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكلية (5-99 عامل) خلال الفترة من (1992-2014) تبين ما يلي:
   - تؤدي زيادة معدل نمو الناتج المحلي بنسبة 1% إلى زيادة معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (3.72%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تـؤدي زيـادة معـدل أسـعار الفائـدة علـى التسـهيلات الإتمانيـة للقـروض والسـلف بمقـدار نقطـة مئويـة واحـدة إلـى إرتفـاع معـدل نمـو المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة بمقدار (0.06%).
- تـؤدي زيـادة كـل مـن معـدل نمـو عـرض النقـد الموسـع ومعـدل التضـخم بنسـبة 1% إلـى إنخفـاض معـدل نمـو المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة بمقـدار (1.4%) و(0.02%) على التوالي.
- تـؤدي زيـادة مؤشـر الإسـتقرار السياسـي بمقـدار نقطـة مئويـة واحـدة إلـى إنخفـاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (1.014%).
- العلاقـة بـين كـل مـن معـدل البطالـة ومعـدل نمـو المسـتوردات مـع معـدل نمـو المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة غيـر مقبولـة إحصـائياً، بالتـالي لا يمكـن الجـزم بإتجـاه وقوة العلاقة فيما بينهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 2.5 التوصيات:

بناءً على نتائج دراسة إستقصاء أثر بعض العوامل الاقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (1992-2014)، توصي الدراسة في ما يلي:

1. برزت قدرة المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى المناطق البعيدة عن مراكز المدن، بالتالي يجب توجيه الدعم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمحافظات البعيدة عن العاصمة عمان لحفز هذه المشاريع ومساعدتها على النمو والتوسع وتقليل التفاوت التنموي بين المناطق المختلفة، فضلاً عن ضرورة الإسراع في إقرار الإستراتيجية الوطنية لدعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة.
2. برزت قدرة المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة التشغيلية، ومن هذا المنطلق يجب توجيه السياسيات والخطط الخاصة بالبطالة والتشغيل نحو هذه المشاريع من خلال تعزيز دور حاضنات الاعمال ودعم المشاريع الميكروية للمساهمة في تعزيز معدلات التشغيل في الإقتصاد الوطني.
3. بينت النتائج وجود علاقة سلبية بين معدل نمو عرض النقد الموسع ومعدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يعزى إلى إنخفاض حصة هذه المشاريع من إجمالي التسهيلات الإئتمانية، بالتالي يجب العمل على زيادة حصتها من خلال تقديم البنك المركزي حوافز للبنوك التجارية لتسهيل وزيادة منح هذه المشاريع التمويل، وتوفير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضمانات اللازمة لعملية الحصول على الائتمان، وتقديم تسهيلات لهذه المشاريع بأسعار فائدة مخفضة وبشروط ميسرة وتوسيع خيارات التمويل الإسلامي.

4. بينت العلاقة القوية بين معدل النمو الإقتصادي وعامل الإستقرار السياسي مع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورة وجود بيئة أعمال محفزة تضمن نمو وتوسع هذه المشاريع، حيث توفر هذه البيئة الركائز الأساسية لتيسير عمل هذه المشاريع، وتبرز أركان هذه البيئة في؛ الإستقرار السياسي والأمن، ومزيد من السياسيات المحفزة للنمو الإقتصادي.

5. تعزيز منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي، من خلال تسويقها وتوفير الحماية لها في وجه المنتجات الأجنبية المستوردة، ما يعزز حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المترابطة في الإقتصاد الوطني ويساعد على نموها بشكل أكبر.

6. بناءً على نتائج ومتغيرات الدراسة، فقد ظهرت الحاجة الى ضرورة إيلاء أهمية أكبر في البحوث والدراسات المستقبلية لكل من متغير التسهيلات الإئتمانية، وفصل المستوردات إلى سلع نهائية ورأسمالية، فضلاً عن أخذ عرض النقد (M1) لمعرفة إختلاف تأثيره عن (M2)، ومن هذا المنطلق يوصي الباحث بضرورة أخذ هذه المتغيرات بعين الإعتبار عند إجراء أي دراسة مستقبلية في مجال العوامل الإقتصادية وأثرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المراجع

- **المراجع العربية**


جمعية البنوك الأردنية (2016). **دراسة مسحية "الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن" تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي**. عمان، الأردن.

الصالح، زويتة (2007). "**أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

عمر، أيمن (2009)." **دراسات في ادارة الصناعات والمشروعات الصغيرة، مدخل تطبيقي معاصر**"، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر.

غانية، بطاش، سعيدة، بن نعيمة، وحسان، بن مالك (2014). "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، بورقلة، الجزائر.

غرفة صناعة الأردن، ومنظمة العمل الدولية (2012). **تقرير حول معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن**. عمان، الأردن.


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غرفة صناعة الأردن (2013). **العلاقة بين حجم ونمو المنشآت الصناعية في الأردن: مقاساً بعدد العمال**. عمان، الأردن.

القهيوي، ليث، والوادي، بلال (2012). "**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، عمان، الأردن.

مركز التجارة العالمي (2015). "**آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015**"، الاتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل، تقرير سنوي، سويسرا، جنيف، رقم التعرف، 43183، la 06.08.01-F.

المعهد العربي للتخطيط (2015). **تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات**. العدد الثالث والتسعون، سلسلة دورية تعنى بقاضايا التنمية في الدول العربية.

المعهد العربي للتخطيط (2016). البرنامج التدريبي"**الدعم المؤسسي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، نيسان، الكويت.

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (2015). "**وثيقة الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة في الأردن**" 2016 – 2020، عمان، الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (2017). "**دراسة تحليلية عن واقع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الاردن حتى نهاية عام 2015**"، مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.

مقابلة، إيهاب، والمحروق، ماهر (2006). "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعيقاتها**"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

مقابلة، إيهاب، وأبو ياغي، غسان (2012). "**تقرير حول معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن**"، عمان، الأردن.

مقابلة، إيهاب (2013). **الريادة ودور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل**. عمان، الأردن.

مقابلة، سهيل (2005)، "**المشاريع الصغيرة والميكروية: الاطار النظري والتجارب المثلى**"، ورقة عمل قدمت إلى ندوة حول دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، الجامعة الهاشمية، تشرين الثاني، الزرقاء، الاردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015). "**وثيقة الأردن 2025**"، رؤية واستراتيجية وطنية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015). "**البرنامج التنموي التنفيذي للأعوام 2016-2018**".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المواقع الالكترونية:**


البنك الدولي (2017). الموقع الإلكتروني، قاعدة البيانات الإقتصادية.

https://data.worldbank.org/country/jordan?view=chart

البنك الدولي، الموقع الإلكتروني، مؤشر الإستقرار السياسي.

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

البنك المركزي الأردني، الموقع الالكتروني، قاعدة البيانات الإحصائية.

http://statisticaldb.cbj.gov.jo/index?lang=ar

البنك المركزي الأردني، الموقع الالكتروني، تقرير الاستقرار المالي، 2015.

http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=45

البنك المركزي المصري – تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx

دائرة الاحصاءات العامة، الموقع الالكتروني، المسوح الإقتصادية، مسح الإستخدام.

http://dosweb.dos.gov.jo/arقوة-العمل/الإستخدام/

دائرة الاحصاءات العامة، الموقع الالكتروني، تعداد المنشآت، 2011.

http://dosweb.dos.gov.jo/ar تعدادات/تعداد-المنشآت/

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة – تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

http://www.sme.ae/arabic/Pages/default.aspx

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية – تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

https://smea.gov.sa/ar

وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

http://www.economy.gov.lb/index.php/home/1

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

http://www.jordanlens.org/content/usaid-lens-publications


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ➢ المراجع الأجنبية


Abel, C. (2012). The Effect of Macroeconomic Variables on Profitability of Small and Micro Enterprises Industry in Nairobi. Master Thesis, school of Business, University Of Nairobi, D61, 80718, 2012.

Almahrouk, M. (2010). Success Factors of Small and Medium enterprises (SMEs), The Case of Jordan, Anadolu University Journal of Social Sciences, 10, 1

Alsaaty, F., Zenebe, A., & Sengupta, S. (2013). The Influence of Some Macroeconomic Factors on the Growth of Micro Firms in the United States, Research in Business and Economic Journal, 11, 2

Bekeris, R. (2012). The Impact of Macroeconomic Indicators Upon SME'S Profitability, EKONOMIKA Journal, ISSN, 1392-1258, 91, 3.

Berisha, G. & Pula, J. (2015). Defining Small and Medium Enterprises.a critical review, University of Prishtina, Kosovo.

Brown, R. L & Durbin, J. & Evans, J. M. (1975). Technique for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time، Journal of the Royal Statistical Society, 37, 2, 149-163.

Daniel, K. & Kraay, A. & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators, A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues, World Bank, Policy Research Working Paper, No. 5430

Engle, R & Granger, C. (1987). Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods . Econometrica journal, 37, 3, 424-438


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

European Union, (2015). User guide to the SME Definition, Ref. Ares (2016) 956541 - 24/02/2016

Gordon, R. (2012). Macroeconomics, 11th Edition, Wilmington, DE, USA, ISBN-13: 978-0321485519.

Ilegbinosa, I. & Jumbo, E. (2015). Small and Medium Scale Enterprises and Economic Growth in Nigeria, International Journal of Business and Management, ISSN 1833-3850, 10, 3.

International Finance Corporation (2013). IFC Jobs Study, Assessing private sector contributions to job creation and poverty reduction, International Finance Corporation, Washington, DC20433, 2121Pennsylvania Avenue.

International Finance Corporation (2016). MSME Country Indicators 2014, Towards a Better Understanding of Micro, Small, and Medium Enterprises

International Trade Centre (ITC) SME Competitiveness Outlook (2015). Connect, Compete and Change for Inclusive Growth Geneva, ITC, 2015, 235.

Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, 12, 2.

Johansen, S & Juselius, k. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – with Applications to the Demand for Money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52, 2, 169-210.

Pesaran, M. H. & Shin, Y. & Smith, R. J. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship، Journal of Applied Econometrics, 16, 3, 289-326.

© Arabic Digital Library Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Rocha, E. (2010). The Impact of Business Environment on Small and Medium Enterprise Sector's Size and Employment, A Cross Country Comparison, Akobe University, Jaban, Kobe, 657-8501.

Thompson, N. & Stam, E. (2010). Macroeconomic Dynamics and Innovation: SME innovation in the Netherlands, Innovation Studies Utrecht (ISU), Working paper,10,03.

Thorsten , B. & Demirgüç-Kunt ,A. & Ayyagari, M.(2005). Small and Medium Enterprises across the Globe.

Tirtosuharto, D. (2012). The Impact of public Capital Investment on the Revenue Growth of Medium Enterprise in Indonesi, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), 4063.

World Bank (2011). The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Region.

World Bank (2017). Doing Business 2017, Equal Opportunity for All. Washington, DC, DOI: 10.1596/978-1-4648-0948-4. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO, 216

World Trade Organization (2016). Levelling the trading field for SMEs, WORLD TRADE REPORT.

World Economic Forum (2016). The Global Competitiveness Report 2016–2017, Geneva, Page, 218.

© Arabic Digital Library Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الملاحق

الملحق (1): البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 1992-2014

| السنة | المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME) | | الناتج المحلي الحقيقي (Y) | | أسعار الفائدة (R) | المستوردات (IM) | | عرض النقد (M2) | | مؤشر الاستقرار السياسي (PS) | معدل البطالة (UN) | معدل التضخم (CPI) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أعداد | معدل النمو | بالمليون دينار | معدل النمو | | بالمليون دينار | معدل النمو | بالمليون دينار | معدل النمو | | | |
| **1992** | 5,383 | 2.0% | 3,972.8 | 14.3% | 10.2 | 2,214.0 | 29.4% | 4,266.9 | 12.0% | -0.50 | 17.5 | 4.0 |
| **1993** | 5,195 | -3.5% | 4,151.1 | 4.5% | 10.3 | 2,453.6 | 10.8% | 4,481.8 | 5.0% | -0.20 | 19.7 | 3.3 |
| **1994** | 6,023 | 15.9% | 4,357.4 | 5.0% | 10.4 | 2,362.6 | -3.7% | 4,841.5 | 8.0% | -0.17 | 18.2 | 3.5 |
| **1995** | 6,805 | 13.0% | 4,627.6 | 6.2% | 10.7 | 2,590.3 | 9.6% | 5,159.8 | 6.6% | -0.18 | 14.6 | 2.4 |
| **1996** | 8,080 | 18.7% | 4,724.2 | 2.1% | 11.6 | 3,043.6 | 17.5% | 5,175.3 | 0.3% | -0.15 | 13.7 | 6.5 |
| **1997** | 8,136 | 0.7% | 4,880.5 | 3.3% | 12.6 | 2,908.1 | -4.5% | 5,576.6 | 7.8% | -0.15 | 13.5 | 3.0 |
| **1998** | 8,313 | 2.2% | 5,027.5 | 3.0% | 12.9 | 2,714.4 | -6.7% | 6,026.3 | 8.1% | -0.05 | 13.1 | 3.1 |
| **1999** | 8,961 | 7.8% | 5,198.0 | 3.4% | 12.7 | 2,635.2 | -2.9% | 6,747.6 | 12.0% | -0.05 | 12.7 | 0.6 |
| **2000** | 11,022 | 23.0% | 5,418.6 | 4.2% | 11.4 | 3,259.4 | 23.7% | 7,434.7 | 10.2% | -0.09 | 13.7 | 0.7 |
| **2001** | 11,572 | 5.0% | 5,704.2 | 5.3% | 10.5 | 3,453.7 | 6.0% | 7,866.1 | 5.8% | -0.09 | 14.7 | 1.8 |
| **2002** | 12,317 | 6.4% | 6,034.1 | 5.8% | 9.9 | 3,599.2 | 4.2% | 8,419.1 | 7.0% | -0.56 | 15.3 | 1.8 |
| **2003** | 9,696 | -21.3% | 6,285.2 | 4.2% | 8.9 | 4,072.0 | 13.1% | 9,465.7 | 12.4% | -0.12 | 14.5 | 1.6 |
| **2004** | 15,131 | 56.1% | 6,823.7 | 8.6% | 7.6 | 5,799.2 | 42.4% | 10,571.4 | 11.7% | -0.23 | 14.7 | 3.4 |
| **2005** | 17,351 | 14.7% | 7,379.6 | 8.1% | 8.1 | 7,438.9 | 28.3% | 12,364.0 | 17.0% | -0.13 | 14.8 | 3.5 |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6.3 | 14.0 | −0.77 | 14.1% | 14,109.7 | 10.1% | 8,187.7 | 8.6 | 8.1% | 7,976.8 | −7.2% | 16,104 | **2006** |
| 5.4 | 13.1 | −0.31 | 10.6% | 15,606.9 | 18.7% | 9,722.2 | 8.9 | 8.2% | 8,629.0 | −1.1% | 15,926 | **2007** |
| 14.9 | 12.7 | −0.36 | 17.3% | 18,304.3 | 24.1% | 12,060.9 | 9.5 | 7.2% | 9,252.1 | −2.6% | 15,514 | **2008** |
| −0.7 | 12.9 | −0.36 | 9.3% | 20,013.3 | −16.2% | 10,107.7 | 9.1 | 5.5% | 9,759.9 | 16.3% | 18,040 | **2009** |
| 5.0 | 12.5 | −0.31 | 11.5% | 22,306.7 | 9.3% | 11,050.1 | 9.0 | 2.3% | 9,985.5 | −14.4% | 15,439 | **2010** |
| 4.2 | 12.9 | −0.52 | 8.1% | 24,118.9 | 21.6% | 13,440.2 | 8.7 | 2.6% | 10,243.8 | 7.2% | 16,550 | **2011** |
| 4.5 | 12.2 | −0.52 | 3.4% | 24,945.1 | 9.6% | 14,733.8 | 9.0 | 2.7% | 10,515.3 | −0.8% | 16,413 | **2012** |
| 4.8 | 12.6 | −0.62 | 9.7% | 27,363.4 | 5.4% | 15,523.5 | 9.0 | 2.8% | 10,812.8 | 5.4% | 17,301 | **2013** |
| −0.55 | 6.9% | 29,240.4 | 4.0% | 16,145.9 | 8.8 | 3.1% | 11,147.6 | 26.3% | 5,568 | 24.2% | 21,480 | **2014** |

SME: معدل نمو عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (5–99 عامل)

Y: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

M2: معدل النمو في عرض النقد

UN: معدل البطالة

CPI: معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

R: معدل سعر الفائدة الإسمي الممثل بمتوسط الفائدة على التسهيلات الإئتمانية للقروض والسلف

IM: معدل نمو المستوردات

PS: مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2): البيانات ربع السنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1992–2014

| CPI | IM | M2 | PS | R | UN | Y | SME | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.83 | 80.2% | 23.0% | -0.50 | 10.27 | 17 | - | 2.0% | 1992Q1 |
| 5 | 38.6% | 19.9% | -0.41 | 10.16 | 18 | - | -1.4% | 1992Q2 |
| 3.48 | 25.0% | 15.2% | -0.32 | 10.25 | 17.7 | - | -4.0% | 1992Q3 |
| 5.55 | 7.2% | 12.8% | -0.25 | 10.2 | 17.3 | 14.0% | -4.9% | 1992Q4 |
| 2.36 | 11.4% | 10.7% | -0.20 | 10.15 | 19.7 | 7.7% | -3.5% | 1993Q1 |
| 2.16 | 15.3% | 12.9% | -0.17 | 10.18 | 19.8 | 6.5% | 0.7% | 1993Q2 |
| 4.56 | 10.0% | 10.5% | -0.16 | 10.24 | 19.5 | 4.8% | 6.5% | 1993Q3 |
| 4.08 | 7.7% | 6.9% | -0.16 | 10.27 | 19.9 | 0.1% | 12.1% | 1993Q4 |
| 2.55 | 3.8% | 6.2% | -0.17 | 10.46 | 19 | 5.0% | 15.9% | 1994Q1 |
| 3.57 | -4.0% | 2.8% | -0.18 | 10.38 | 18.6 | 3.3% | 16.7% | 1994Q2 |
| 3.45 | 0.6% | 4.9% | -0.18 | 10.55 | 17.9 | 3.2% | 15.4% | 1994Q3 |
| 4.58 | -12.4% | 8.0% | -0.18 | 10.42 | 17.3 | 8.5% | 13.7% | 1994Q4 |
| 2.42 | 13.5% | 6.8% | -0.18 | 10.53 | 15.7 | 6.7% | 13.0% | 1995Q1 |
| 1.4 | 13.1% | 9.0% | -0.17 | 10.65 | 14.7 | 9.6% | 14.4% | 1995Q2 |
| 2.4 | 3.4% | 8.0% | -0.16 | 10.88 | 14.2 | 5.2% | 16.9% | 1995Q3 |
| 3.18 | 9.6% | 6.6% | -0.15 | 10.74 | 13.8 | 3.4% | 18.8% | 1995Q4 |
| 9.01 | 12.1% | 6.0% | -0.15 | 11 | 14 | -1.1% | 18.7% | 1996Q1 |
| 6.62 | 24.3% | 3.8% | -0.15 | 11.32 | 13.5 | 0.2% | 15.5% | 1996Q2 |
| 6.64 | 18.5% | 0.5% | -0.16 | 11.48 | 13.6 | 5.1% | 10.3% | 1996Q3 |
| 3.91 | 14.8% | 0.3% | -0.16 | 11.6 | 13.7 | 3.9% | 4.9% | 1996Q4 |
| 0.11 | 2.9% | 1.5% | -0.15 | 12.32 | 13.7 | 5.3% | 0.7% | 1997Q1 |
| 4.11 | -7.7% | 3.7% | -0.13 | 12.23 | 13.4 | 3.3% | -0.9% | 1997Q2 |
| 2.79 | -9.8% | 7.0% | -0.10 | 12.6 | 13.6 | 2.0% | -0.6% | 1997Q3 |
| 5.09 | -2.0% | 7.8% | -0.07 | 12.55 | 13.4 | 2.8% | 0.8% | 1997Q4 |
| 5.45 | -1.6% | 7.5% | -0.05 | 12.68 | 13.3 | 3.2% | 2.2% | 1998Q1 |
| 2.96 | -9.3% | 8.5% | -0.04 | 12.6 | 13 | 1.9% | 2.9% | 1998Q2 |
| 3.34 | -4.2% | 4.0% | -0.03 | 12.59 | 12.8 | 1.3% | 3.6% | 1998Q3 |
| 0.66 | -10.6% | 8.1% | -0.04 | 12.89 | 13.2 | 5.7% | 4.9% | 1998Q4 |
| -0.35 | -27.9% | 7.6% | -0.05 | 12.32 | 12.4 | -0.4% | 7.8% | 1999Q1 |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.76 | 3.2% | 7.6% | -0.07 | 12.44 | 12.8 | 4.4% | 12.6% | 1999Q2 |
| 0.71 | 8.5% | 13.3% | -0.09 | 12.33 | 13.6 | 6.8% | 18.0% | 1999Q3 |
| 1.25 | 4.0% | 12.0% | -0.10 | 12.67 | 12 | 2.6% | 22.1% | 1999Q4 |
| 1.81 | 24.9% | 12.7% | -0.09 | 11.98 | 14.4 | 5.0% | 23.0% | 2000Q1 |
| 1.05 | 15.1% | 13.1% | -0.06 | 11.91 | 13.2 | 3.3% | 19.7% | 2000Q2 |
| 0.95 | 26.2% | 11.5% | -0.03 | 11.57 | 13.5 | 3.3% | 13.9% | 2000Q3 |
| -1.14 | 28.6% | 10.2% | -0.03 | 11.38 | 13.7 | 5.4% | 8.2% | 2000Q4 |
| 0.2 | 27.3% | 10.3% | -0.09 | 11.31 | 14.1 | 5.9% | 5.0% | 2001Q1 |
| 0.89 | 12.6% | 8.5% | -0.22 | 10.82 | 13.8 | 6.1% | 5.9% | 2001Q2 |
| 2.53 | -5.0% | 6.5% | -0.37 | 10.9 | 14.9 | 4.9% | 8.6% | 2001Q3 |
| 3.56 | -2.6% | 5.8% | -0.51 | 10.45 | 15.9 | 4.3% | 9.9% | 2001Q4 |
| 3.01 | 1.7% | 6.1% | -0.56 | 10.25 | 15 | 4.7% | 6.4% | 2002Q1 |
| 2.6 | -7.3% | 7.7% | -0.50 | 10.31 | 15.4 | 5.1% | -3.5% | 2002Q2 |
| 1.02 | 16.5% | 9.4% | -0.37 | 10.33 | 16.5 | 6.5% | -15.4% | 2002Q3 |
| 0.73 | 5.9% | 7.0% | -0.22 | 9.85 | 14.3 | 6.6% | -23.4% | 2002Q4 |
| 1.29 | 18.4% | 7.9% | -0.12 | 9.46 | 14.4 | 4.1% | -21.3% | 2003Q1 |
| 1.96 | 15.7% | 7.4% | -0.11 | 9.58 | 13.7 | 3.7% | -5.6% | 2003Q2 |
| 2.64 | 4.0% | 9.7% | -0.15 | 9.19 | 15 | 3.8% | 17.9% | 2003Q3 |
| 3.5 | 16.3% | 12.4% | -0.21 | 8.92 | 14.8 | 5.0% | 41.2% | 2003Q4 |
| 2.32 | 37.9% | 8.6% | -0.23 | 8.63 | 14.4 | 7.9% | 56.1% | 2004Q1 |
| 3.47 | 43.2% | 9.2% | -0.19 | 8.39 | 14.5 | 8.0% | 56.8% | 2004Q2 |
| 2.38 | 42.7% | 10.4% | -0.13 | 8 | 15.8 | 9.3% | 46.4% | 2004Q3 |
| 2.32 | 45.1% | 11.7% | -0.09 | 7.59 | 14.1 | 8.9% | 30.6% | 2004Q4 |
| 3.61 | 27.2% | 15.6% | -0.13 | 7.53 | 13.4 | 9.9% | 14.7% | 2005Q1 |
| 1.04 | 37.0% | 18.4% | -0.28 | 7.58 | 15.7 | 10.0% | 3.3% | 2005Q2 |
| 4.47 | 30.5% | 17.3% | -0.48 | 7.59 | 16.6 | 6.7% | -3.6% | 2005Q3 |
| 5.71 | 19.9% | 17.0% | -0.67 | 8.1 | 13.5 | 6.4% | -6.8% | 2005Q4 |
| 4.73 | 23.4% | 13.2% | -0.77 | 8.13 | 14.4 | 8.4% | -7.2% | 2006Q1 |
| 8.21 | 7.6% | 15.1% | -0.74 | 8.02 | 13.1 | 7.2% | -5.8% | 2006Q2 |
| 6.12 | 4.7% | 11.8% | -0.60 | 8.28 | 15.4 | 7.0% | -3.7% | 2006Q3 |
| 6 | 6.7% | 14.1% | -0.44 | 8.56 | 13 | 9.8% | -1.8% | 2006Q4 |
| 6.95 | 4.6% | 16.5% | -0.31 | 8.54 | 14.3 | 10.6% | -1.1% | 2007Q1 |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.9 | 14.0% | 11.6% | -0.26 | 8.86 | 10.8 | 10.0% | -2.3% | 2007Q2 |
| 3.54 | 19.4% | 15.6% | -0.27 | 8.8 | 14.3 | 7.3% | -4.0% | 2007Q3 |
| 4.65 | 36.1% | 10.6% | -0.31 | 8.86 | 13 | 5.2% | -4.7% | 2007Q4 |
| 9.8 | 35.7% | 13.3% | -0.36 | 8.94 | 14.1 | 6.5% | -2.6% | 2008Q1 |
| 14.64 | 40.3% | 16.4% | -0.39 | 9.16 | 12.5 | 7.5% | 3.1% | 2008Q2 |
| 18.25 | 31.4% | 16.3% | -0.39 | 9.04 | 12 | 8.6% | 10.2% | 2008Q3 |
| 13.22 | -4.2% | 17.3% | -0.38 | 9.48 | 12 | 6.3% | 15.6% | 2008Q4 |
| 2.76 | -20.8% | 15.6% | -0.36 | 9.31 | 12.1 | 5.1% | 16.3% | 2009Q1 |
| -1.74 | -25.1% | 11.2% | -0.33 | 9.38 | 13 | 5.2% | 10.3% | 2009Q2 |
| -3.09 | -18.2% | 8.1% | -0.31 | 9.18 | 14 | 7.7% | 0.5% | 2009Q3 |
| -0.72 | 1.6% | 9.3% | -0.30 | 9.07 | 12.2 | 3.9% | -9.0% | 2009Q4 |
| 4.63 | 13.8% | 8.6% | -0.31 | 9.17 | 12.4 | 2.4% | -14.4% | 2010Q1 |
| 5.21 | 11.1% | 8.6% | -0.35 | 9.01 | 12.2 | 1.4% | -12.8% | 2010Q2 |
| 4.09 | 4.1% | 10.6% | -0.41 | 9.08 | 13.5 | 2.2% | -6.4% | 2010Q3 |
| 5.43 | 9.2% | 11.5% | -0.48 | 9.01 | 11.8 | 3.2% | 1.4% | 2010Q4 |
| 4.05 | 22.1% | 11.1% | -0.52 | 8.83 | 13.1 | 2.3% | 7.2% | 2011Q1 |
| 4.75 | 30.2% | 10.8% | -0.54 | 8.67 | 13.2 | 2.4% | 8.4% | 2011Q2 |
| 4.63 | 15.8% | 10.1% | -0.53 | 8.68 | 13.1 | 2.6% | 6.1% | 2011Q3 |
| 3.26 | 18.8% | 8.1% | -0.52 | 8.67 | 12.1 | 3.1% | 2.4% | 2011Q4 |
| 3.34 | 21.5% | 8.7% | -0.52 | 8.66 | 11.4 | 3.0% | -0.8% | 2012Q1 |
| 4.08 | 4.6% | 7.5% | -0.54 | 8.78 | 11.6 | 2.9% | -1.8% | 2012Q2 |
| 4.87 | 10.0% | 6.1% | -0.57 | 8.85 | 13.1 | 2.6% | -0.8% | 2012Q3 |
| 5.75 | 3.9% | 3.4% | -0.60 | 8.95 | 12.5 | 2.2% | 1.8% | 2012Q4 |
| 6.47 | 0.3% | 4.0% | -0.62 | 8.99 | 12.8 | 2.6% | 5.4% | 2013Q1 |
| 4.85 | 3.0% | 6.0% | -0.62 | 9.07 | 12.6 | 3.1% | 9.6% | 2013Q2 |
| 4.47 | 15.9% | 7.5% | -0.61 | 9.05 | 14 | 2.8% | 14.3% | 2013Q3 |
| 3.64 | 6.7% | 9.7% | -0.58 | 9.03 | 11 | 2.9% | 19.2% | 2013Q4 |
| 3.3 | 0.4% | 9.7% | -0.55 | 9.05 | 11.8 | 3.2% | 24.2% | 2014Q1 |
| 3.42 | 14.7% | 9.7% | - | 9.03 | 12 | 2.8% | - | 2014Q2 |
| 2.91 | -2.3% | 7.4% | - | 8.98 | 11.4 | 3.1% | - | 2014Q3 |
| 1.96 | 3.3% | 6.9% | - | 8.84 | 12.3 | 3.3% | - | 2014Q4 |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3): أعداد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2000-2014

| | المشاريع الميكروية (1-4 عمال) | المشاريع الصغيرة (5-19 عامل) | المشاريع المتوسطة (20-99 عمال) | المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة (1-99 عامل) |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 106,730 | 9,339 | 1,683 | 117,752 |
| **2001** | 103,753 | 9,538 | 2,034 | 115,325 |
| **2002** | 105,662 | 10,485 | 1,832 | 117,979 |
| **2003** | 130,148 | 7,612 | 2,084 | 139,844 |
| **2004** | 126,195 | 12,762 | 2,369 | 141,326 |
| **2005** | 122,509 | 14,757 | 2,594 | 139,860 |
| **2006** | 130,056 | 13,800 | 2,304 | 146,160 |
| **2007** | 130,517 | 13,519 | 2,407 | 146,443 |
| **2008** | 131,276 | 13,087 | 2,427 | 146,790 |
| **2009** | 128,808 | 15,424 | 2,616 | 146,848 |
| **2010** | 131,447 | 12,730 | 2,709 | 146,886 |
| **2011** | 141,028 | 13,840 | 2,710 | 157,578 |
| **2012** | 140,715 | 13,980 | 2,433 | 157,128 |
| **2013** | 139,540 | 14,974 | 2,327 | 156,841 |
| **2014** | 135,731 | 18,596 | 2,884 | 157,211 |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com